الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

**ملخص الدراسة:**

يعد نظام الرقابة الداخلية المحور الأساسي والعمود الفقري والمؤثر لأي نشاط اقتصادي وذلك بهدف الحفاظ على ممتلكات النشاط وحماية واستخدام الأصول الاستخدام الاقتصادي الأمثل وإمكانية الاعتماد على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات السليمة لكافة الأطراف، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة هدفت إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شركة التأمين الليبية وأثر هده الأنظمة على جودة خدماتها وإظهار أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني ودوره الماليوالاستثماري، كما هدفت هذه الدراسة لوضع بعض المقترحات والتوصيات لزيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في هذه الشركة،وزيادة الوعي التأميني من أجل المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، وقد تكونت بيئة هذه الدراسة من الشركة العالمية التأمين الليبية وثم الاقتصار عليها ، وذلك نظرا لضيق الوقت وقلة التكاليف للباحث،أما مجتمع الدراسة فهو يمثل جميعالعاملين بشركة التأمين العالمية عموما، أما بخصوص عينة الدارسة فقد تم اختيار عينة قصديهمن مديري الإدارات ورؤساء الأقسام بإدارة المراجعة الداخلية، والإدارةالمالية، إدارة التسويق والاستثمار، وتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب والطرق الإحصائية في سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسةوقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي، وذلك من خلال استقراء ما كتب في الأدب المحاسبي حول موضوع البحث عن طريق الكتب والمراجع والبحوث، كما تم استقراء الواقع العلمي،وذلك من خلال قوائم الاستبيان باستخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية الملائمة بهدف الوصول إلى النتائج وتعميمها،ووضع عدد من التوصيات والمقترحات والتي يأمل الباحثان أن تساهم في زيادة فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في شركة التأمين الليبية بما يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

**المقدمة:**(1)

لقد نشأ التأمين منذ القدم على فكرة التعاون الذي يهدف إلى حماية الفرد من الخسائر المالية التي قد تحدث له بسبب خطر ما، والتأمين يعد نظاما اقتصاديا واجتماعيا يهدف إلىتخفيض ظاهرة عدم التأكد التي بعاني منها الأفراد ويتم ذلك عن طريق نقل عبء الخطر مقرونا بتجميع الأخطار وتقدير الخسائر المستقبلية، وتجميع المخاطر هو الركن الأساسي في التأمين مهما تعددت أنواعه وأشكاله وهو يوفر الحماية الاقتصادية للمشاريع ويساهم في تجميع المدخرات الضرورية لتمويل خطط التنمية أو للاستثمار في الأوعية الاقتصادية المختلفة وللتامين فوائد متعددة على الاقتصاد الوطني يمكن إيجازها في الآتي.

1-زيادة الادخار وتكوين رصيد يمكن استثماره في مشاريع متعددة.

2-مصدر لاستمرار المشاريع الاقتصادية وحماية لها من المخاطر.

3-عامل مساعد ومشجع لكبار المستثمرين علي وجه العموم وصغار المستثمرين على وجهالخصوص.

علما بأن المورد الرئيسي لإيرادات شركات التأمين هي الأقساط المحصلة من المؤمن لهم وأن الاستخدام الرئيسي لهذه الموارد هو دفع التعويضات لمستحقيها عند تحقيق الخطر،وتحرص شركة التأمين على استثمار أقساط التأمين للحصول على فوائد وأرباح في الأوراق المالية والعقارات والقروض.

ولا يخفي علينا بان هدف أي وحدة اقتصادية يمكن في الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا لا يتأتى إلا وفق أتباع سياسة التخطيط السليم والمتابعة وتحديد المسؤوليات والاختصاصات حتى يمكن للإدارة أي كان حجمها ونوعها القيام بوظائفها الأساسية خير قيام.

وبإلقاء نظرة على سوق التأمين الليبي خاصة في الفترة الممتدة من العام 1999 إلى العام 2007م يلاحظ تحول هذه السوق من سوق محتكرة إلى سوق تنافسية وذلك من خلال ظهور عدد من الشركاتالجديدة، حيت تميز الوضع الاقتصادي في ليبيا خلال السنوات الماضية بسيطرة القطاع العام إذ تفردت شركة ليبيا للتأمين باحتكار صناعة التأمين وكان الهدف الأساسي من هذه السياسة هو الإسهام الإيجابي في دعم الاقتصاد الوطني، ولكن من خلال الواقع العلمي حدث العكس وخير دليل علي ذلك ماحدث من تدهور وضعف في مستوي الخدمات والنتاج المقدمة، وحاليا فإن الاقتصاد الوطني يتجه نحو التحول من اقتصاد القطاع العام إلى القطاع الأهلي، أي نحو الخصخصة حيث إن هذا الوضع سيعمل علي استقطاب أكبر عدد من العملاء وزيادة ثقتهم والمحافظة عليهم وزيادة جودة الخدمات التأمينية.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. رضا سعد الله، التأمين من منظور إسلامي المبادئ والتجربة الحديثة، مؤتمر التأمين العربي الأول طرابلس\_ ليبيا 09 – 11/09/1989

ص ص 169 – 17

**مشكلة الدراسة:**

**تعتبر نظم الرقابة الداخلية العمود الفقري والمؤشر الرئيسي والفعال لأي نشاط اقتصادي مهما كان نوعه وحجمه , وذلك من اجل حماية استخدام الأصول على اختلاف أنواعها الاستخدام الاقتصادي الأمثل , وكذلك إمكانية اعتماد على البيانات والمعلومات والمدخلات والمخرجات بهدف اتخاذ القرارات السليمة لكافة الأطراف الداخلية والخارجية , والرقابة ومفهومها الشامل والواسع تتضمن الخطط والإجراءات والبرامج الاستراتيجية التي تتعلق بالأداء ورفع الكفاءة والفاعلية وعلى الوحدة الاقتصادية يقع العبء الأكبر في تحمل مسؤولية الاستمرار في إتباع السياسات والإجراءات ذات الرقابة الفعالة والدقيقة على جميع مستوياتها وأنواعها وكلما زادت الرقابة كلما تفردت الوحدة الاقتصادية بجودة خدماتها وكسبت ثقة العملاء الحالين والمرتقبين .**(1)

**إلا أن التنوع وعدم تماثل المتغيرات حال دون وجود نظم رقابة داخلية مؤثره وموحده يمكن أن يتم تطبيقها في كافة الوحدات الاقتصادية، وللخروج من هذا المعضلة فإنه يتم إعداد وتصميم نظم رقابة داخلية مستقلة تتناسب والوحدة الاقتصادية موضوع الرقابة الداخلية** (2)

**ونظرا لاعتماد شركات التأمين على أموال الغير ومايترتب على ذلك من توفير احتياطيات لازمه والكافية لمواجهة احتمالات التعويضات والإلغاءات والعمولات والمنازعات، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المرونة والحذر والاحتياط المناسب للمتطلبات السيولة عند الطلب، ولا يتوفر ذلك إلا بوجود انظمه رقابية فاعلة تعمل على مساعدة كافة المستويات الإدارية بالسياسات والإجراءات الموضوعة وتنفيذها التنفيذ الأمثل بهدف زيادة كفاءة خدماتها المقدمة وجعل نشاطها الاستثماري أكثر مرونة واقل مخاطرة وبناء على ما تم عرضه وبالاستنادعلى الدراسات السابقة في هذا المجال يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق التساؤل التالي: ما مدي توافر مقومات نظم الرقابة الداخلية في شركة العالمية للتأمين**؟(3)

**أهداف الدراسة:**

**إن الهدف الأساس والرئيس الذي يسعي الباحث للوصول إليه هو تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شركة العالمية للتأمين وأثر ذلك علي جودة الخدمات التأمينية، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:**

**1.التعرف على الجوانب النظرية ذات العلاقة بأبعاد وأسس وإجراءات نظم الرقابة الداخلية**

**2.دراسة وتقييم مدي توفر العناصر والمقومات الرئيسية لنظم الرقابة الداخلية المطبقة في شركة العالمية للتأمين.**

**3.دراسة وتقييم مدي دقة وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية كما هو الموضوع أصلا والمطبق فعلا في شركة العالمية للتأمين الليبية وبيان أثر أنظمة الرقابة المطبقة علي جودة الخدمات التأمينية.**

**4.تقديم بعض المقترحات على التوصيات لزيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة العالمية للتأمين بما يحقق أهدافها والتي يمكن أن تكون ذات فائدة للمهتمين بموضوع البحث.**

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2006,ص3.

(2) محمد الطيب الشريف، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في قطاع التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طرابلس,2006,

(3) الخطةالخمسية، شركة ليبيا للتأمين,2001-2005,دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع،مصراته، ص ص28-29.

**أهمية الدراسة:**

**تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتطرق إلى أحد المواضيع المهمة والرئيسة التي تلعب الدور الأساسي في النواحي التنظيمية والرقابية وهي نظم الرقابة الداخلية والتي تعد صمام الأمان لأي نظام محاسبي قائم، ويمكننا إبراز تلك الأهمية على النحو التالي:**

**1.تعد هذه الدراسة محاولة من الباحث في إطار زيادة تسليط الضوء على قطاع التأمين باعتباره أحد القطاعات المهمة.**

**2.تسهم هذه الدراسة في التعرف على أهمية جودة الخدمات التأمينية ودورها في تمكين شركة التأمين من تحقيق أهدافها بالطريقة المطلوبة، وذلك من خلال التعرف على رغبات واحتياجات العملاء.**

**اسئلة الدراسة:**

**بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها ووفق تصور الباحث، فقد تم وضع سؤالين رئيسيين للدراسة وذلك على النحو التالي:**

**السؤال الأول:**

**هل تتوفر المقومات الرئيسية لنظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل شركة العالمية للتأمين؟**

**السؤال الثاني:**

**هل يوجد تأثير لنظم الرقابة الداخلية علي جودة الخدمات التأمينية؟**

**مجتمع وعينة الدراسة:**

**تتكون بيئة هذه الدراسة من الشركة العالمية للتأمين الليبية وقد تم الاختيار للأسباب الآتية**(1)

**1.يعد قطاع التأمين من القطاعات المؤثرة والفعالة في حركة الاقتصاد الوطني (التنمية الاقتصادية الشاملة).**

**2.قطاع التأمين له دور إيجابي (اقتصادي واجتماعي)، فهو يحقق الحماية والأمان للأفراد والمشاريع، وذلك من خلال فكرة تجميع رؤوس الأموال ونقل عبءالخطر.**

**3.قطاع التأمين يغطي كافة مجالات الحياة المختلفة تأمين (الأفراد،المعدات ،الأجهزة الإنتاج علي اختلافه،...الخ)،ونظرا لصغر حجم الدراسة (نسبيا)وتركز معظم نشاط هذه الشركة في مدينة طرابلس ،ثم استخدام أسلوب الحصر شبه الشامل ،مع ملاحظة الأتي :**

**أ-تعد شركة ليبيا للتأمين أقدم شركة تأمين وطنية تأسست سنة 1964،وأصبحت الشركة الوحيدة في السوق بعد تأميم القطاع .**

**ب - الشركة المتحدة للتأمين هي أول شركة تأمين مساهمة وطنية تأسست بعد إعادة فتح السوق في سنة 1994.وبذلك كسرت احتكار سوق التأمين الليبي .**

**ج - شركة العالمية للتأمين وهي الشركة محل دراستنا**

**د-هذه الشركات تعمل ولا تزال في خلق سوق تنافسية فيما بينها .**

**ه-أعطت هذه الشركات أهمية خاصة للعنصر البشري من حيث الكفاءة والخبرة والتخصيص .**

**و-أصبحت هذه الشركات بيئة جاذبة للعاملين وذلك من خلال منح الرواتب والمكافآت المجزية.**

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. عصام مصطفى زايد, تقيم أداء المراجعة في شركات التأمين, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الزاوية,2002 ,ص 68 .

أما مجتمع الدراسة فقد تمثل في الأفراد العاملين بالشركة العالمية عامة ،ومن خلال الهيكل التنظيمي فقد تم اختيار عينة متمثلة في مديري الإدارات ورؤساء الأقسام لكل من إدارة المراجعة الداخلية ،الإدارة المالية ،إدارة الاستثمار والتسويق ،ويرجع سبب اختيار هذه العينة إلي الاعتبارات التالية:

تعد هذه الفئات الأقدر علي إجابة الأسئلة الواردة بالاستبيان وكذلك الأكثرالتصاقا وارتباطا وعلاقة ومسئولية بأنظمة الرقابة الداخلية وتطبيقاتها الفعلية ،كذلك الأكثر اتصالا بالجهات المستفيدة من الخدمات المقدمة .

**وسائل جمع البيانات والمعلومات:**

اعتمد الباحثان في دراستهم علي الوسائل الآتية :

1.قائمة الاستبيان تعد هذه من الوسائل المهمة والمناسبة للدراسة والبحث وقد توخيا الباحثان عند إعدادهما عدة جوانب منها بساطة الأسلوب ووضوح العبارة مع التركيز وتحديد البيانات المطلوبة من المستجوب دون عناء أو تردد.

2.وقد اشتملت هذه القائمة علي ثلاثة جوانب هي :

\*الجانب الأول: ويهدف من خلاله الباحثانإلى تجميع البيانات والمعلومات عن المستهدفين من الدراسة (عامة وشخصية).

\*الجانب الثاني: ويتناول الأسئلة المتعلقة بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية .

\*الجانب الثالث: ويتناول الأسئلة المتعلقة بأثر أنظمة الرقابة الداخلية علي جودة خدمات التأمين.

**حدود ونطاق الدراسة:**

قام الباحثان بإجراء دراسته علي شركة العالمية للتأمين الليبية العاملة بالسوق الليبي،وتمت الدراسة الميدانية بالمراكز الرئيسية لهذه الشركة ،والتي تقع في نطاق مدينة طرابلس،وذلك اختصارا للجهد والوقت ،باعتبار أن النشاط الرئيس لهذه الشركة يتم في المراكز الرئيسية.

**تقسيمات الدراسة:**

من خلال طبيعة الدراسة وأهدافها وأهميتها فقد تم تقسيم الدراسة إلي أربعة فصول يهدف الفصل التمهيدي إلي عرض الإطار العام للدراسة ، وذلك من خلال التعريف بمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وصياغة الفرضيات والمنهج المتبع وحدود نطاق الدراسة ،وخصص الفصل الأول لدراسة الرقابة الداخلية من حيث مفهومها والعوامل التي ساعدت علي تطويرها وأنواعها ووسائلها ومكوناتها والضوابط الرقابية وأنواعها ،

أما الفصل الثاني فقد خصص للتعريف بالتأمين ونشأته والجوانب الإيجابية والسلبية له والرأي الشرعي للتأمين ،أنواع التأمين ،والخطر والعوامل المساعدة له ،والخدمات والجودة،والتعريف بالتكنولوجيا وأهميتها في أداء الخدمات ،وخصائص الخدمات التأمينية أما الفصل الثالث فقد ثم تخصيصه للأساليب الإحصائية المستخدمة في جمع وتحليل البيانات واختيار الفرضيات الدراسة وأخيرا تم عرض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

المبحث الأول

* **الرقابة الداخلية.**
* **عناصر الرقابة الداخلية.**
* **تقييم نظام الرقابة الداخلية**

**الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية** : (1)

الهدف الأساسي لنظام الرقابة الداخلية هو كشف الأخطاء والانحرافات عن الخطة الموضوعة والعمل علي تصحيحها وتحقيق الأهداف المرجوة من طرف الإدارة العليا للشركة .

وتعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة نسبيا بالشركة ,وتعمل علي تطوير وتحسين نظم الرقابة الداخلية ,كما تعتبر المراجعة الداخلية إحدى حلقات الرقابة الداخلية .

وقد تم تقييم هذا الفصل إلي مبحثين ,سنستعرض في الأول نظم الرقابة الداخلية ,ونتطرق في الثاني إلي وظيفة الرقابة الداخلية .تعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المراجع عند قيامه بعملية المراجعة ,حيث نجد أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني قد نص علي ضرورتها لعملية المراجعة .فالخطورة الأولي لعمل المراجع هيا دراسة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة المراد مراجعة حساباتها , وعلي ضوء هذه الدراسة يستطيع المراجع تحديد مدى فحصه واختباراته وذلك باستخدام إجراءات المراجعة اللازمة التي يراها ضرورية. وكلما كانت نظم الرقابة الداخلية المطبقة ضعيفة ولا يعتمد عليها كلما كانت إجراءات المراجعة أكثر تفصيلا .

**نظم الرقابة الداخلية :**

كان المفهوم التقليدي لنظم الرقابة الداخلية هو حماية أصول المشروع والتأكد من الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ,غير أن المفهوم الحديث لنظم الرقابة الداخلية اتسع نطاقه بحيث تخطي حدود الإشراف علي العمليات المحاسبية والمحافظة علي الأصول وأصبح المقصود بالرقابة الداخلية(كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين )كالآتي:

وبذلك أصبح تعريف الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية وكل ما يرتبطبها من دون وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة علي الأصول ,اختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها , تنمية كفاءة العمل ,وتشجيع إتباع السياسات الإدارية الموضوعة.

**من هذا التعريف يتضح أن أهداف الرقابة الداخلية تشمل الآتي :**

1-حماية أصول الشركة من التلاعب والاختلاس وسوء العمل .

2-ضمان الدقة الحسابية للبيانات والمعلومات الواردة بالدفاتر والمسجلات المحاسبية وذلك لإمكان الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارا أو رسم أية خطة مستقبلية.

3-رفع مستوي كفاءة العمل .

4-تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

(1)ادريس عبد السلام اشتيوي,,المراجعة ,الليبية للطباعة,طرابلس,2013,ص ص 61-63

مما سبق يتضح أن الرقابة الداخلية تشتمل علي رقابة محاسبية ورقابة إدارية (تشغيلية),وفيما يلي شرح لذلك :

أ)**الرقابة المحاسبية:**(1)

ويهدف هذا النوع من الرقابة إلي تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف الرقابة الداخلية:

**الهدف الأول: حماية الأصول:**

ويقصد بالحماية هنا الحماية المادية والحماية الدفترية ويقصد بالأصول الأصول الثابتة كالمباني والسيارات والآلات والأصول المتداولة كالنقدية والمخزون .وتتمثل الحماية المادية في التأمين علي الأصول والصيانة والحفاظ عليها ضد أخطار الحرائق والسرقة والاختلاس والغش ,أما الحماية الدفترية فهي تتمثل في إثباتها بالدفاتر وإثبات أي تغيرات تحدث عليها كما تتمثل في بطاقات الأصل سواء كان أصل ثابت كالسيارات أو أصل متداول كالمخزون .

وتقع المسؤولية كاملة علي الإدارة في المحافظة علي الأصول سواء من الناحية المادية أو من الناحية الدفترية .

**الهدف الثاني : دقة البيانات المحاسبية**:

ويقصد بدقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية وتعطي صورة عادلة عن وضع الشركة ,وأن تكون هذه المعلومات جاهزة وبالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب ,وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الأنشطة المختلفة بالشركة ,تلك العمليات التي تعتبر مجالا لتطبيق نظم الرقابة الداخلية ,وتتولد عنها معلومات محاسبية وتتم هذه العمليات عبر سلسلة من الخطوات إبتداء من التصريح بالعملية ,تنفيذها ,تسجيلها بالدفاتر ,وإظهار نتائجها .

ومن الوسائل التي يمكن استخدامها ومن شانها أن تؤدي إلي تحقيق الهدفين المذكورين ما يلي :

1- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية .

2- إعداد موازين المراجعة بصفة دورية .

3- عمل مذكرات تسوية الشركة دوريا (شهريا).

4- إتباع نظام الجرد المستمر ومطابقته مع الجرد الفعلي من وقت لأخر.

5- وجود دورة مستندية لكل نشاط من أنشطة الشركة.

6- وجود قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية.

7- التوصيف الوظيفي الواضح وتحديد الاختصاصات بحيث لا ينفرد شخص بتنفيذ عملية بكاملها .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. عبد الفتاح الصحن ، تدفق الحسبات ، دار غريب للنشر ، القاهرة 1996 ص31

**ب)الرقابة الإدارية :** (1)

ويهدف هذا النوع من الرقابة إلي تحقيق الثالث والرابع من أهداف الرقابة الداخلية .

**الهدف الثالث :الاستخدام الاقتصادي للموارد:**

ويعني تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحةومن ثم زيادة الكفاءة الإنتاجية وذلك بتحقيق الهدف المحدد بأقل تكلفة ممكنة .

**الهدف الرابع :الالتزام بالسياسات الإدارية:**

يتم وضع العديد من السياسات الإدارية والتي تساعد علي تحقيق أهداف الشركة والتي تغطي جوانب الأنشطة المختلفة,وهذه السياسات تترجم في شكل قرارات وتعليمات ولوائح وتوجه إلي منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية .وبالتالي يجب أن تكون هذه العمليات واضحة وملائمة ولا تحتمل التأويل , حتى يمكن التقيد بها وتنفيذها .

**ومن الوسائل التي يمكن استخدامها ومن شأنها أن تؤدي إلي تحقيق الهدفين المذكورين أعلاه ما يلي:**

1-الكشوف الإحصائية وتقارير الأداء.

2-دراسة الحركة والزمن وذلك لتحديد الزمن المعياري لإتمام عملية أو نشاط معين.

3-وضع البرامج التدريبية للموظفين والمستخدمين.

4-مراقبة الجودة للسلع والخدمات.

5-وضع سياسات الصيانة الدورية للأصول الثابتة.

6-وسائل وطرق الحماية للأصول الثابتة والمتداولة كالنقدية والمخزون.

7-وسائل التخزين بالمخازن.

8-استخدام الميزانيات التقديرية كأداة للرقابة.

هذا ويجب ملاحظة أن المراجع يعطي اهتماما أكبر بالرقابة المحاسبية عند قيامه بعملية المراجعةولكن ليس معني ذلك أنه يهمل الرقابة الإدارية.

 ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

ادريس عبد السلام اشتيوي ,مرجع سبق ذكره, ص ص 64-65

**أسباب الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية:**

إن ازدياد الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية أواخر النصف الأول من القرن العشرين كان راجعا إلي عدة أسباب منها:

1- كبر حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة ,الأمر الذي أدي إلي صعوبة الاعتماد علي طرق الرقابة المباشرة التي كان يباشرها صاحب العمل نفسه.

2-الازدياد الهائل في كمية البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل أصبح معه ضرورة توافر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات والمعلومات والتي بالتالي تكون أساسا لاتخاذ القرارات الرشيدة.

3-تحول عملية المراجعة من مراجعة تفصيلية إلي مراجعة اختبارية –انتقائية-علي أساس العينات ,الأمر الذي أدي بدوره إلي ضرورة توافر نظم الرقابة الداخلية يعتمد عليها المراجع في تقدير حجم العينات التي سيتولى فحصها واختبارها.

4-حاجة الشركة إلي تحقيق أقصي كفاءة ممكنة ,وبالتالي ازدياد الحاجة إلي نظم رقابية لضمان إنجاز الخطط الموضوعة ,تحقيق النتائج المستهدفة ,والكشف عن الانحرافات الحادثة وذلك تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

**عناصر الرقابة الداخلية:**(1)

إجراءات الرقابة الداخلية تختلف من شركة لأخرى وذلك تبعا لطبيعة وحجم النشاط .فليس هناك في الواقع نظام ثابت ومحدد الرقابة الداخلية بحيث يمكن إتباعه في جميع الشركات ,فما هو مناسب لشركة معينة قد لا يكون ملائما لشركة أخري ,بيد أن هناك بعض العناصر أو المبادئ العامة أو معوقات والتي يمكن الإقتداء بها من أجل الحصول علي نظام رقابي كفء والتي من أهمها:

1- تحديد المسؤولية لكل فرد داخل الشركة وذلك لمحاسبته عند التقصير و مكافأته عند القيام بعمله

علي خير وجه

2-الفصل التام بين من يحتفظ بالسجلات ومن يقوم بأية عملية ينتج عنها التسجيل في الدفاتر.فمثلا

الشخص الذي يقوم بتسجيل عمليات المبيعات هو الشخص الذي يقوم بالبيع

3-ألا ينفرد شخص معين بإنجاز عملية بأكملها، بل يجب تقسيمها بين عدى أشخاص ، حتى يمكن

اكتشاف الخطأ إذا وقع سواء عن قصد أو دون قصد

4-الاهتمام بالجانب الإنساني للعاملين من حيث تدريبهم التدريب المناسب علي الأعمال الموكلة إليهم ,مع تبني نظام عادل للحوافز وغرس روح الجماعة بينهم.

5-الفصل التام بين من يحتفظ بالأصل ومن يقوم بتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل .فمثلا أمين الخزينة يجب ألا يكون مسئولا عن التسجيل في دفتر الصندوق.

6-الفصل التام بين من يقوم بالاحتفاظ بالأصل وبين من يقوم بإقرار الحصول علي هذا الأصل أو التخلص منه.فمثلا أمين المخازن ليس له علاقة بالعمليات المتعلقة بالمواد المخزنيةسواء من صرف أو استلام .

7-الاحتفاظ بالسجلات والمستندات في أماكن آمنة مع الاحتفاظ بنسخة ثانية من السجلات والمستندات المهمة في أماكن أخري حتى يمكن الرجوع إليها في حالة تلف أو ضياع النسخة الأولي لأي سبب من الأسباب .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. عبدالفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره ، ص39

**تقييم نظم الرقابة الداخلية:**

إن تقييم ودراسة الرقابة الداخلية يعتبر الخطوة الأولي في عملية المراجعة الحديثة ,والتي تعتمد علي المراجعة الاختبارية بدلا من المراجعة التفصيلية ويلاحظ أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني للمراجعة يحتم علي المراجع تقييم نظم الرقابة الداخلية لتتخذ كأساس لتحديد نطاق المراجعة ,كما أن تقييم الرقابة الداخلية يبين للمراجع مواطن الضعف فيها مما يساعده علي إسداء النصح والإرشاد للإدارة.

تنظيم عملية تقييم نظم الرقابة الداخلية:

قبل البدء في عملية التقييم لأنظمة الرقابة الداخلية يجب علي المراجع الاختيار بين عدة طرق ,ويجب ملاحظة إن عملية الاختيار هذه تعتمد علي طبيعة وحجم الشركة ونشاطها الذي تزاوله ,حيث إن نظم الرقابة –كما ذكرنا سابقا-تختلف من شركة لأخرى .ويمكن للمراجع تنظيم عملية التقييم تبعا للطرق الآتية:

1- **الدورات**Cyeles

2-**وحدات النشاط**Operatinq units

3-**بنود القوائم المالية**Financial Statements Classifications

**الدورات:**(1)

وهي تقسيم أنشطة الشركة إلي مجموعة تسمى دورة وكل دورة تغطي مجموعة من العمليات والحسابات ذات العلاقة الوثيقة.وفي هذا الخصوص أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيينمن خلال إحدى لجانه,التجميع الآتي للعمليات والحسابات التي تربطها علاقة معينة وذلك تسهيلا لعملية تقييم نظم الرقابة الداخلية

1- دورة الإيرادات The Revenue Cycle-1

2-دورة المصروفات The Expenduction Cycle-2

3-دورة الإنتاج The production cycle -3

4-دورة التمويل The financing cycle-4

1ادريس عبد السلام اشتيوي,مرجع سبق ذكره,ص ص 66-68

وأشارت اللجنة إلي أنه في الواقع العملي قد تختلف مسميات ومحتويات الدورات وذلك بسبب اختلاف الشركات,ولذلك تركت للمراجع حرية التصرف في مثل هذه الحالات حسب خبرته وتقديره الشخصي أخدا في الاعتبار طبيعة الشركة ونوعية نشاطها .

وفيما يلي بيانات المحتويات الدورات المذكورة أعلاه مع مراعاة أنها تخص شركة طبيعة عملها إنتاجي:

**دورة الإيرادات**:وتغطي هذه الدورة النشاطات أو العمليات الآتية:

-المبيعات (سواء نقدية أم آجلة)للسلع والخدمات .

-شحن البضاعة المباعة.

-إجراءات الائتمان (البيع بالآجل).

-إعداد قوائم الحسابات (المطالبات )للمدينين.

-استلام النقدية المتحصلة من المدينين أو البيع النقدي.

-العمليات الخاصة بالإيرادات الأخرى –غير المبيعات-إن وجدت.

-العمليات الخاصة بحسابات تحت التحصيل –ديون معدومة/ديون مشكوك فيها.

-الضمانات الخاصة بالسلع المباعة.

-أي عمليات أخرى خاصة بالإيرادات وتسوياتها.

**دورة المصروفات** :وهذه الدورة يمكن تقسيمها إلي, مشتريات وأجورومصروفات أخري

1. **المشتريات تغطي الآتي:**(1)

-العمليات المتعلقة بطلب شراء السلع والخدمات والأصول .

-إجراءات المفاضلة بين عروض الموردين من حيث المواصفات والأسعار.

-إجراءات إصدار أوامر الشراء .

-إجراءات استلام وفحص المشتريات.

-العمليات المتعلقة تحت الدفع (الموردين)مثل النقل للداخلالخصم النقدي ,مردودات المشتريات ,وأية عمليات أخرى ذات علاقة بالموردين والمشتريات .

2-**المرتبات والأجور تغطى الآتي:**

**-**تعيين الموظفين والعاملين وتقرير مكافآتهم .

**-**الفصل بين العمل المباشر والعمل الغير المباشر.

**-**تقارير الأداء للعاملين.

**-**المزايا العينية والنقدية للعاملين.

**-**الاستقطاعات.

**-**أية عمليات أخرى لها علاقة بالمستخدمين.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)عبدالفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره ، ص42

3-**المصروفات الأخرى وتشمل الإجراءات الآتية:**(1)

-إعداد الصكوك .

-توقيع الصكوك.

-إصدار الصكوك.

-المدفوعات النقدية.

**دورة الإنتاج** :وهذه الدورة تغطى العمليات والإجراءات المتعلقة بالإنتاج مثال ذلك:

-تخطيط الإنتاج ومراقبته.

-تخطيط احتياجات الإنتاج –المواد الخام وغيرها –ومراقبتها.

-دورة التكاليف ومحاسبتها.

**دورة التمويل** :وتغطى هذه الدورة العمليات الآتية:

-إصدار الأسهم إلغاؤها وعمليات التسجيل الخاصة بذلك.

-دفع حصص الأرباح .

-إصدار السندات والعمليات المتعلقة بها.

-المفاضلة بين طرق التمويل المختلفة.

-الإجراءات المتعلقة بشهادات الأسهم والسندات.

-الإجراءات الخاصة بالعقود التأجيرية.

**دورة التقارير المالية المنشورة** :وتشتمل هذه الدورة علي عدة عمليات منها:

-توجيه القيود اليومية في الدفاتر المختلفة.

-ترحيل القيود لحسابات الأستاذ وإعداد موازين المراجعة.

-المبادئ المحاسبية المقبولة المتعارف عليها والمستخدمة في إعداد القوائم المالية.

-تجميع المعلومات والبيانات لإعداد القوائم المالية.

-إعداد القوائم المالية .

وغيرها من العمليات الخاصة بإعداد التقارير المالية المنشورة .

وبعد تقسيم جميع العمليات والحسابات بين الدورات المختلفة ,يقوم المراجع بتقييم نظم الرقابة الداخلية لكل دورة من الدورات علي حدها.وعلي المراجع أن يستعين بمساعديه في هذا الشأن بحيث يقسم العمل فيما بينهم ,وعند الانتهاء من التقييم علي هذا الأساس يستطيع المراجع تكوين فكرة عامة عن نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها في الشركة ككل.

 1 إدريس عبد السلام إشتيوي,مرجع سبق ذكره,ص ص 70-71

**وحدات النشاط**:(1)

وهي أن تجمع العمليات والحسابات والإجراءات المختلفة والخاصة بمركز نشاط أو وظيفة إدارية أو قسم من أقسام الشركة مع بعضها البعض وتتخذ كأساس لتقييم نظم الرقابة الداخلية.مع مراعاة العلاقة بين هذه النشاطات أو الوظائف أو الأقسام ,حيث أن هناك بعض المعلومات والبيانات التي تتدفق من نشاط لآخر أو من وظيفة لأخرى ,ومن المعروف أن النشاطات أو الوظائف الإدارية أو الأقسام الشائعة منها ما يلي :

-المشروبات .

-المخازن .

-الإنتاج .

-المبيعات .

-الشؤون الإدارية.

-الشؤون المالية.

-الشؤون العامة.

وبعد هذا التقسيم لنشاطات أو وظائف الشركة يقوم المراجع بعملية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية بكل وحدة نشاط ومن ثم اكتشاف أي مواطن ضعف فيها أو قوة ومن ثم تصميم برنامج المراجعة علي أساس ذلك.

**بنود القوائم المالية:**

في بعض الأحيان ,وخاصة في الشركات الصغيرة الحجم ,قد يقوم المراجع بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند من بنود المركز المالي ونتائج الأعمال علي حدة.ومثال ذلك تقييم إجراءات الرقابة الداخلية للأصول الثابتة ,الأصول المتداولة بتصنيفاتها المختلفة ,وغيرها من البنود الأخرى ,وبناء علي ذلك يقوم المراجع باختيار الإجراءات المناسبة ضمن برنامج المراجعة لكل بند علي حده وهذا الأسلوب هو المتبع في هذا الكتاب .

**وسائل تقييم نظم الرقابة الداخلية:**

بعد أن يقرر المراجع الطريقة التنظيمية لتقييم الرقابة الداخلية ,يقوم بعملية ذاتها وذلك باستخداموسائل التقييم المختلفة.وفيما يلي شرح مختصر لأكثر الوسائل شيوعا بين المراجعين.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ادريس عبدالسلام اشتيوي ، مرجع سبق ذكره ، ص72

**طريقة الاستبيان (قائمة الأسئلة): (1)**

وهي عبارة عن قائمة محتوية علي أسئلة متعلقة بنظم الرقابة الداخلية علي النشاطات والعمليات المختلفة .وقائمة الاستبيان تكون مكونة من عدة أجزاء ,كل جزء منها يتعلق ببند معين أو دورة معينة أو وحدة نشاط - حسب الطريقة التنظيمية المختارة للتقييم .

وتكون الإجابة بوضع كلمة "نعم"أو كلمة "لا"في المكان المناسب وتصمم الأسئلة بقائمة الاستبيان بطريقة معينة بحيث إذا كانت الإجابة "نعم"يدل ذلك علي إتباع الإجراء السليم ,أما إذا كانت الإجابة بكلمة "لا"تدل ذلك علي وجود ثغرة أو ضعف وعدم إتباع الإجراء السليم بين جزءا من قائمة استبيان خاصة بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية علي الأصول الثابتة .بافتراض أن طريقة التنظيم المختارة هي طريقة بنود القوائم المالية.ويلاحظ من الشكل أن قائمة الاستبيان مقسمة إلي عدة خانات وهي:

**أ)خانة للأسئلة.**

**ب)خانة للإجابات مقسمة بدورها إلي :**

-لا ينطبق.

-نعم.

-لا.

**ج)خانة لتقييم الإجابات ,وهذه بدورها مقسمة إلي :**

-ضعف بسيط.

-ضعف جسيم.

-ملاحظات .

(1)ادريس عبد السلاماشتيوي,مرجع سبق ذكره,ص ص 72-73.

.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الأسئلة | الإجابات | تقييم الإجابات  |  |
| لا ينطبق | نعم | لا | ضعف بسيط | ضعف جسيم | ملاحظات |
| هل من يحتفظ بإستاد مساعد للأصول الثابتة؟ |  |  |  |  |  |  |  |
| هل تتم المطابقة الدورية بين الأستاذ المساعد والأستاذ العام للأصول الثابتة؟ |  |  |  |  |  |  |
| هل تتم المصادقة علي المصروفات الرأسمالية من قبل جهة محددة؟ |  |  |  |  |  |  |
| هل يتم التصديق علي أبعاد الأصول الخردة من قبل جهة محددة؟ |  |  |  |  |  |  |
| هل يجرى جرد فعلي دوريا للأصول الثابتة؟ |  |  |  |  |  |  |
| هل هناك سياسة متبعة للتفرقة بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية؟ |  |  |  |  |  |  |
| هل عملية استبعاد أي أصل ثابت ,لآي سبب كان,يتم إخطارقسم الحسابات لتسجيلها في الدفاتر؟ |  |  |  |  |  |  |
| هل هناك نظام محكم للرقابة والمحافظة علي الأدوات الصغيرة؟ |  |  |  |  |  |
| هل هناك تأمين كاف علىالأصول الثابتة ؟ |

|  |
| --- |
|  |
| (شكل 1)**يبين قائمة الأسئلة الخاصة بالاستبيان**(1) |

|  |
| --- |
|  |

|  |
| --- |
|  |

والخانة الأخيرة يستخدمها المراجع في حالة الإجابة بكلمة"لا"وعادة يقوم بالإجابة علي أسئلة الاستبيان من لهم دراية بإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالشركة .فكل جزء من أجزاء الاستبيان يقوم بالإجابة عليه الشخص أو الأشخاص الذين تربطهم علاقة به.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)عبدالفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره ، ص48

**2-طريقة المذكرة المكتوبة:**

تستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريقة قائمة الاستبيان في تقييم نظم الرقابة الداخلية ,وذلك لاعتقاد البعض أن طرقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب .ومن بين هذه العيوب أن الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة,كما أن طول قائمة الاستبيان يجعل مهمة الإجابة علي أسئلتها مملة وروتينية الأمر الذي يؤدي إلي عدم الجدية في الإجابة من قبل الشخص الذي يقوم بالإجابة.

وتبعا لطريقة المذكرة المكتوبة يقوم المراجع –أو مساعدية- بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة.وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام أو وحدات النشاط المختلفة.ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين ,الملاحظةالاختيار الاستفسار ,وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة.

وتكتب المذكرة تبعا لطريقة تنظيم عملية (طريقة الدورات ,طريقة وحدات النشاططريقة بنود التقارير المالية المنشورة).فإذا كانت طريقة البنود المستخدمة يقوم المراجع بكتابة وصف للإجراءات الرقابية الخاصة بكل بند رئيسي من بنود القوائم المالية كالمدينين ,النقديةالمخزونالأصول الثابتة وغيرها من البنود الأخرى.ومن خلال هذه المذكرة يستطيع المراجع تكوين فكرة عن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند ومن ثم يتحسس مواطن الضعف-إن وجدت-والتي يجب أن يأخذها في الاعتبار عند فحصه واختباره لتلك البنود.

3**-طريقة خرائط النظم –خرائط التدفق:**

خرائط النظم عبارة عن وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات ,نقاط الرقابة المحاسبية والإدارية ,تقسيم العمل بين الوظائف المختلفةومخرجات النظام من سجلات وتقارير وغيرها.وهذه الخرائط قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للشركة ,وفي هذه الحالة علي المراجع دراستها وفحصها واختبارها وذلك بتتبع مسار الإجراءات المعلومات واكتشاف أي نقاط ضعف بها .أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجود فعلى المراجع بأن يقوم بتصميم خرائط النظم بعد أن يكون قد تحصل علي وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة .

**التقييم الفعلي لنظم الرقابة الداخلية**:(1)

إن مجرد وجود نظام الرقابة الداخلية في أية شركة لا يعنى بالضرورة أن هذا النظام مطبق فعلا في العمليات والنشاطات المختلفة ولذلك يبقى السؤال المهم والذي يواجه المراجع وهو :هل نظام الرقابة الداخلية مطبق فعلا أم أنه نظام علي الورق فقط ؟

والإجابة علي هذا السؤالعلي المراجع إجراء الاختبارات اللازمة بغية التأكد من أن المعلومات التي تحصل عليها عن طريق الاستبيان ،خرائط النظم أو المذكرات المكتوبة تتفق مع المتبع فعلا و المطبق عمليا.ولتنفيذ ذلك علي المراجع اختبار عينات من العمليات المختلفة وتتبعها عمليا من بدايتها إلي نهايتها من الناحية الإجرائية .وعلي سبيل المثال ,يقوم المراجع بتتبع إجراءات استلام وتخزين وصرف المواد المخزنية ؛الإجراءات الخاصة بإيداع المتحصلات النقدية بالمصارف (فوجود مستندات رسمية تعزز هذه العملية مثل قسائم الإيداع والتسجيل في الدفاتر ليست كافية لاستنتاج إن نظام الرقابة الداخلية علي الإيداعات كفءوسليم ,حيث أن علي المراجع التأكد من أن من يعد قسيمة الإيداع ليس هو من يقوم بعملية الإيداع وليس هو من يقوم بتسجيل بدفتر ) الإجراءات الخاصة بالمدفوعات عن طريق الصكوك – من حيث كتابة الصك ,وتوقيعه وتسجيله بالدفاتر وغيرها من العمليات المختلفة التي يراها المراجع ضروريا ولها تأثير بالغ علي عدالة القوائم المالية تمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة .

ونتيجة لهذا التقييم العملي يقوم المراجع بإعداد تقرير خاص بنظم الرقابة الداخلية يبين فيه كافة نواحي الضعف وضعف العيوب في الإجراءات المختلفة.إن وجدت ,مع توضيح التوصيات والإرشادات التي من شأنها تلافي هذه العيوب ونقاط الضعف في نظم الرقابة.وكنتيجة نهائية لتقييم نظم الرقابة الداخلية يقوم المراجع بإعداد برنامج المراجعة للعمليات المختلفة وفقا لما أسفرت عليه عملية التقييم .والشكليلخص خطوات دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية التي تحدثنا عنها في هذا الفصل.

ادريس عبد السلام اشتيوي, ,مرجع سبق ذكره, ص ص 81-82 (1

(شكل 2 )يبين ملخص خطوات دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية

|  |
| --- |
| دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية |
|  |
| تنظيم عملية التقييم |

1

بنود القوائم المالية

الدورات

وحدات النشاط

|  |
| --- |
|  |

لايوجد فرق؟

إعداد برنامج المراجعة

مناقشة ذلك مع الإدارة وإبداء التوصيات حيالها في تقرير الرقابة الداخلية

إجراءات المقارنات

نتائج التقييم النظري

نتائج التقييم النظري

مذكرة مكتوبة

خرائط النظام

الاستبيان

عمل الاختبارات اللازمة

التقييم العملي

التقييم النظري

عملية التقييم

**المبحث الثاني**

* **المراجعة الداخلية.**
* **نشأة وتطور المراجعة الداخلية.**
* **مهام المراجعة الداخلية.**
* **مقارنة بين المراجعة الداخلية المراجعة الخارجية.**
* **معايير المراجعة الداخلية.**

**المراجعة الداخلية:**(1)

إن كبر حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة وتعدد الأنشطة التي تقوم بها ,كل ذلك أدى إلي تعقد مهمة الإدارة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإشراف علي العمليات المختلفةولضمان تحقيق الأهداف الموضوعة كان لابد للشركات من أن يكون لديها إدارة يطلق عليها "المراجعة الداخلية"هدفها مساعدة الإدارة للالتزام بالسياسات المالية والتشغيلية واتخاذ القرارات الرشيدة .وحتى نتمكن من الإلمام بالمراجعة الداخليةسوف نتطرق في هذا المبحث إلي نشأة وتطور المراجعة الداخلية بالإضافة إلي وظيفتها ومعاييرها.

**نشأة المراجعة الداخلية:**

ظهرت المراجعة الداخلية كفكرة في ثلاثينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية ,واقتصرت وظيفتها في بادئ الأمر علي المراجعة الداخلية المحاسبية واكتشاف الأخطاء ,بيد أنه بعد تطور الشركات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وأصبحت تستخدم كوسيلة لفحص وتقييم فاعلية الأساليب الرقابية علي نواحي النشاط المختلفة ومحاسبية كانت أم تشغيلية.

ومن العوامل التي ساعدت علي نشوء وتطوير المراجعة الداخلية ما يلى :

1-الحاجة إلي وسائل الاكتشاف الأخطاء والغش .

2-ظهور الشركات المنتشرة علي رقعة جغرافية واسعة .

3-الحاجة إلي تقارير دورية لنواحي النشاط المختلفة .

4-زيادة وتعدد عمليات الشركة وتنوع أنشطتها .

5-الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة مما أدي إلي إنشاء معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1941,حيث قام هذا المعهد بوضع المعايير اللازم الالتزام بها عند ممارسة مهنة المراجعة الداخلية.

**تطور مفهوم المراجعة الداخلية:**(2)

مرت المراجعة بثلاث مراحل في تطورها وهي :

**المرحلة الأولي :**

كان هدف المراجعة الداخلية في هذه المرحلة التحقق من الدقة الحسابية للعمليات المحاسبية المختلفة مع التركيز علي المعاملات النقدية وتسويات حساب المصرف ومراجعة كشوفات المرتبات واعتمادها .

(1)إدريس عبد السلام إشتيوي ,مرجع سبق ذكره,ص ص84-85.

(2)أمين السيد أحمد,مراجعة المعلومات المحاسبية,الدار الجامعية,الإسكندرية2009,ص ص70-72.

**المرحلة الثانية :**

خلال هذه المرحلة أصبح تركيز المراجع الداخلي علي التحقق من ملائمة حسابات الشركة وقوائمها المالية وهي عملية تتشابه عمل المراجع الخارجي .

المرحلة الثالثة :

وفي هذه المرحلة تم تبني وجهة النظر خاصة بالإدارة العليا حيث أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية هي فحص واختبار العمليات المختلفة سواء كانت مالية أو غير مالية (تشغيلية)بدلا من تركيزها علي مراجعة النواحي المالية فقط.وبالتالي أصبحت المراجعة الداخلية إحدى الأدوات المهمة من أدوات نظم الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل تقييمها ,ولذلك فالمراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية.واعتبرت بأنها نشاط تقييمي مستقل لغرض فحص وتقييم الأنشطة المختلفة بالشركة .

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات المالية والإدارية (التشغيلية)المرسومة.

ومن خلال هدا التعريف يتضح أن وظيفة المراجعة الداخلية لا تقتصر علي الأمور المالية فقط بل تتعداها إلي الأمور الإدارية الأخرى (التشغيلية)وبالتالي فهي تهتم بما يلي :

1-التقييم الدوري للسياسات الإدارية الأخرى والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها ,وإبداء الرأي ,وحيالهاوذلك بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلي كفاءة إدارية.

2-التقييم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية وكل الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف .

مما سبق يتضح أن المراجعة الداخلية ذات شقين وهما مراجعة المالية مراجعة إدارية ,وذلك تمشيا مع أهداف نظم الرقابة الداخلية التي تهتم بالرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية .

**مهام المراجعة الداخلية :**

سنتطرق فيما يلي إلي مهام المراجعة الداخلية بشأنها المالي والإداري وذلك علي سبيل المثال لا الحصر.

**أ)في المجال المالي (المحاسبي ):**

1-التحقق من الوجود الفعلي للأصول وتأتي ذلك بفحص الإجراءات الخاصة باستلام ودفع النقدية ,الجرد الفجائي للمخزون والأصول الثابتة علي أساس العينات مع التأكد مع صحة المعالجات المحاسبية للعمليات المتعلقة بالأصول ,بعث المصادقات للمدينينوغيرها من الإجراءات الخاص بالمحافظة والرقابة علي الأصول عموما .

2-فحص ومراجعة المصروفات والإيرادات والتأكد من أن إجراءات توجيه القيود المحاسبية قد تمت بصورة صحيحة ورحلت إلي الحسابات المعنية مع التأكد من المستندات المؤيدة لذلك .والتحقق من أن المصروفات قد صرفت في الأوجه المخصصة لها وأن الإيرادات قد تم تحصيلها .

3-التحقق الحسابي لجميع العمليات المالية,والتأكد من أن المبادئ المقبولة والمتعارف عليها وكذلك اللوائح المالية قد تم إتباعها .

4-منع أو اكتشاف أي تلاعب أو تزوير بالسجلات والدفاتر المحاسبية والتحقق من وجود حماية كافية لأصول الشركة ضد السرقة والضياع والسحب غير المسئول .

5-مراجعة واختبار تسويات حسابات المصارف والعهد النقدية من فترة لأخرى .

**ب)في المجال الإداري (التشغيلي ):**(1)

1-التأكد من سياسات التخزين للأصناف المختلفة للسلع كمستويات المخزون والحجم الأمثل للطلبية ونقطة إعادة الطلب ,وبالإضافة إلي تقييم أساليب التخزين ومعرفة مدى ملائمتها لنوعية وطبيعة السلع المختلفة.

2-التأكد من سير برامج التدريب للموظفين والعاملين في الشركة ,وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوي الكفاءة لدى العاملين .

3-تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية .

4-دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة ومراقبة الجودة.ما تقدم يتضح أن المراجع الداخلي يمارس وظيفته علي اعتبار أنه موظف في الشركة ومسؤوليته تنحصر في تقييم أساليب الرقابة الداخلية سواء أكانت محاسبية أم إدارية وذلك بهدف التأكد من فاعليتها .

**المراجع الداخلي والمراجع الخارجي :**

يقوم كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي باستخدام نفس الأدوات والإجراءات في عملية المراجعة غير أن هدف كل منهما قد يختلف عن الآخر ,وبالتالي سنين فيما يلي أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهما .

**أولا :أوجه التشابه :**

1-كل منهما يقوم بتقييم نظم الرقابة الداخلية والتأكد من مدى فاعليتها وكفاءتها .

2-كل منهما يقوم بفحص السجلات والدفاتر المحاسبية .

3-كل منهما يستخدم الإجراءات والأدوات لتي يستخدمها الآخر ,مثال ذلك إرسال المصادقات ,عمل الاختبارات ,إجراء عمليات الفحص المستندي والحسابي والمحاسبي ,التحقق من التسويات والمعالجات المحاسبية المختلفة ,استخدام قوائم الاستبيان وغيرها من الإجراءات .

4-كل منهما يقوم بعمليات التحقق من الأصول والالتزامات والتأكد من الوجود الفعلي للأصول.

1) إدريس عبد السلام إشتيوي ,مرجع سبق ذكره ,ص87.

**ثانيا :أوجه الاختلاف :**(1)

**1-من حيث الاستقلالية:**

المراجع الداخلي يعتبر موظفا في الشركة ويربطه بها عقد عمل وبذلك فهو يخضع لإدارة الشركة فيما يتعلق بتعيينه وتحديد مرتبه وإقالته ,بيد أن وضعه في الهيكل التنظيمي تابع للإدارة العليا للشركة ,غالبا مجلس الإدارة ,وذلك تأكيدا لاستقلاليته عن بقية الإدارات حيث يقوم بتوجيه تقاريره إلي مجلس الإدارة فيما يخص نتائج مراجعته وفحصه .

أما المراجع الخارجي فهو مستقل عن إدارة الشركة ولا يعتبر موظفا بها ,حيث يتم تكليفه وتحديد أتعابه وعزله من قبل الملاك (المساهمون )وذلك تأكيدا لاستقلاليته وتجنبا لأية ضغوط من قبل الإدارة عليه وعلي عمله ,وهذه الاستقلالية تعتبر الدعامة الأساسية التي تقوم عليها مهنة المراجعة الداخلية .

**2-نطاق العمل :**

المراجع الداخلي :كما أوضحنا أعلاه ,هو أحد موظفي الشركة ,وبالتالي يحكم تواجده المستمر يقوم بالمراجعة التفصيلية لكثيرمن الأمور التي سبق الإشارة إلي أمثلة منها ,مما يجعل نطاق لمراجع الداخلي أوسع أشمل ,أما المراجع الخارجي يعتمد في مراجعته علي الاختيار والانتقاء بطريقة العينات (سواء لحكيمة أو الإحصائية )وذلك لأن المدة التي يقضيها بالشركة للمراجعة هي قصيرة مقارنة بالمراجع الداخلي .بالإضافة إلي أن المراجع الداخلي يهتم بالشق التشغيلي أيضا بالإضافة إلي الشق المالي .

**3-الهدف من وراء المراجعة :**

يهدف المراجع الداخلي إلي منع التلاعب والتزوير والاحتيال والكشف عنها وتقييمه المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسينها وتطويرها ,أما المراجع الخارجي فهدفه الأساسي هو إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة موضع المراجعة ,أما اكتشاف التلاعب والتزوير والاحتيال فهو يمثل هدفا ثانويا أخدا في الاعتبار بذل العناية المهنية المعقولة أثناء عملية الفحص والمراجعة .

**4-الهدف من تقييم نظم الرقابة الداخلية :**

يهدف المراجع الداخلي من وراء تقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية للتأكد من كفاءتها وفعاليتها ,واقتراح سبل تطويرها وتحسينها ,بالإضافة إلي اهتمامه بالدفاتر والسجلات والتقارير المحاسبية والإجراءات المحاسبية الأخرى ومدى ملاءمتها واحتوائها علي معلومات تساعد في اختيار القرارات الإدارية .أما المراجع الخارجي فيهدف من وراء تقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية لمعرفة وتحديد نطاق عملية المراجعة ودرجة الاعتماد علي إجراءات الرقابة الداخلية في أخد العينات التي سيخضعها للفحص والاختبار .فهو يوسع أو يضيق نطاق عملية المراجعة اعتمادها علي ضعف أو قوة أنظمة الرقابة الداخلية .

1) إدريس عبد السلام إدريس ,مرجع سبق ذكره,ص ص88-89.

**التقرير:**(1)

يختلف التقرير المقدم من المراجع الداخلي عن ذلك المقدم من المراجع الخارجي في ثلاثة أمور وهي:

**أ)من حيث المكونات :**

كما هو معروف فإن تقرير المراجع الخارجي له شكل معين وأنواع مختلفة حيث يقوم المراجع الخارجي بكتابة تقريره طبقا لمعايير إبداء الرأي ,وغالبا يكون في ورقة واحدة .أما المراجع الداخلي فإن تقريره لا يتبع أي معايير ثابتة ولا شكل محدد .فيمكن أن يكون علي شكل مذكرة ,رسالة ,أو بحث (يحتوي علي مكلة معينة واقتراح حلول لها ).

**ب)من حيث التوجيه:**

يوجه المراجع الداخلي تقريره إلي مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ,أما المراجع الخارجي فيوجه تقريره إلي ملاك الشركة (أي مساهمين ).

**ج)من حيث التكرار :**

يقدم المراجع الخارجي تقريره مرة واحدة بعد نهاية السنة المالية تحت المراجعة بحيث يبين فيه رأيه الفني المحايد أما المراجع الداخلي فيقوم عدة تقارير خلال السنة ,منها الأسبوعية ,الشهرية,نصف السنوية ,السنوية .

**أهداف الرقابة الداخلية :**

يعتمد أي نظام فعال وناجح للرقابة الداخلية علي الأهداف الأساسية الأربعة التالية والتي تلقي فبولا وهي :

1-حماية أصول المنشأة :

تمثل حماية أصول المنشأة وممتلكاتها المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في المنشأة , حيث تتخذ حماية أصول المنشأة أشكالا وأساليب مختلفة ومتعددة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لهذه الأصول من التلف او الضياع أو السرقة أو الإسراف ويمكن أن تتحقق هذه الرقابة عن طريق الأتي :

أ - الوقاية من الأخطاء المعتمدة التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس .

ب - الوقاية من الأخطاء غير المعتمدة وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية أو الجهل بها من قبل العاملين في المجال المحاسبي بالمنشاة, كتسجيل مصروف رأسمالي مما يؤدي لتضخم قيمة الأصول .

ج - المحافظة علي الأصول من الاختلاس والسرقة والغش ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعية وغير المقبولة بصفة عامة والمخالفة للوائح الداخلية للمنشأة او للقانون العام للدولة, كالقيام بعمل مناقصات وهمية بغرض الاستيلاء علي بعض أصول المنشأة كالسيارات والتي مازالت بحالة جيدة.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)امين السيد احمد ، مرجع سبق ذكره ،ص73

**2-دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها:**(1)

يترتب علي مزاولة الأنشطة المختلفة للمنشأة مجموعة من المعاملات المالية وغير المالية,وتنتج هذه المعاملات عن طريق وجود مبادلة إنتاج أو خدمة تقدمها المنشأة مع أطراف أخرى من خارج المنشأةمما يجب التصريح عن هذه المعاملات وتنفيذها وتسجيلها دفتريا وإظهار نتائجها بشكل دقيق وصحيح.

أ-التصريح بالمعاملات :تتضمن هذه الخطوة مجموعة السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بإجراءات التبادل التجاري وعمليات التحويل أو استخدام الأصول في أغراض محددة.

ب-تنفد المعاملات:وتتمثل في الخطوة الثانية في تنفيذ المعاملات التي تم إقرارها والتصريح بها ,فمثلا عند القيام بعملية الشراء فمن الضروري تحديد المسئول عن إعداد طلب الشراء ,وعند إصدار أمر الشراء واستلام البضاعة وعن سداد قيمة المشتريات .

ج-التسجيل الدفتري للمعاملات :بعد التصريح بالمعاملات وتنفيذ ما يتم تسجيل العمليات التي تمت ونفذت دفتريا ومن الضروري مراعاة التوجيه المحاسبي السليم للعمليات المالية بطرفيها (المدين والدائن )في الحسابات والدفاتر الخاصة بهذه المعاملات .

د-المحاسبة عن نتائج المعاملات:تأتي هذه الخطوة الأخيرة متمثلة في تحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قامت بها المنشأة خلال الفترةومركزها المالي.ولغرض الاعتماد علي البيانات المالية الصادرة فإنه يجب مراعاة الدقة والربط السليم بين الخطوات وتوافر نظام متابعة داخلية مستمر لتسجيل المعاملات أولا بأول.

**3-الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية:**

بعد الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها وتطويرها من الأهداف الرئيسية لإدارة المنشأة حيث يمكن أن تلعب الرقابة الداخلية دورها في هذا المجال عن طريق تحقيق العلاقة المثلي بين المدخلات والتشغيل والمخرجات:

أ-المدخلات:تهدف الرقابة الداخلية خلال هذه المرحلة إلي التأكد من حسن استخدام الموارد المتاحة للمنشأة والمحافظة علي هذه الموارد وحمايتها والتأكد من مدى كفاءة الأجهزة والآلات المستخدمة داخل المنشأة.

ب-التشغيل:وتهدف الرقابة الداخلية في هذه المرحلة إلي التحقق من عدم مخالفة الإجراءات التنظيمية داخل المنشأة والتأكد من انتظام العملية الإنتاجية بكافة إجراءاتها وخطواتها ,ومتابعة عملية التشغيل أول بأول .

ج-المخرجات:وتهدف الرقابة الداخلية هنا إلي التحقق من كمية إنتاج السلع أو الخدمات ,وتقييم معدلات الإنتاج الفعلية ومقارنتها بالمعدلات المعيارية ومعالجة أي انحرافات أن وجدت .

1) أمين السيد أحمد ,مرجع سبق ذكره,ص ص79-81.

4-التأكد من الالتزام بالتشريعات والسياسات:

تهدف الرقابة الداخلية في هذا المجال إلي التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الموضوعة من داخل أو خارج المنشأة ,وكشف وبيان أية مخالفات أو انحرافات مع تشخيص أسباب وقوع هذه المخالفات أو الانحرافات ,ووضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لعلاجها وتصحيحها.

**معايير المراجعة الداخلية :**(1)

سنورد فيما يلي المعايير التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمي "معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية ". وسنحاول التركيز علي الجانب العلمي " المهني "لتقريب الموضوع إلي دهن الطالب لمساعدته علي فهم التطبيق العملي لوظيفة المراجعة الداخلية في الشركات وقد اشتملت المعايير علي الآتي :

1-معايير الاستقلالية .

2-معايير الكفاءة والتأهيل .

3-معايير نطاق العمل .

4-معايير أسلوب أداء عمليات المراجعة الداخلية .

5-معايير كيفية إدارة قسم المراجعة الداخلية .

وفيما يلي نناقش باختصار كل من هذه المعايير :

**أولا : الاستقلالية** :

أشرنا فيما سبق بأن المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل ,وهذا يبين ضرورة استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ,ففي غياب الاستقلالية تنعدم الثقة في إمكانية الوصول إلي النتائج المنتظرة من وراء تبني وظيفة المراجعة الداخلية بأية شركة .

وقد أورد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي معيار الاستقلالية كالتالي :

"إن الاستقلالية تتيح الفرصة للمراجعين الداخليين بأن يصدروا أحكاما عادلة وغير متحيزة ,وبصفة أساسية تتيح القيام بالإدارة الصحيحة لأعمال المراجعةوهذه الأمور جمعيا تتحقق من خلال الوضع التنظيمي والموضوعية .

من خلال ما تقدم يتضح أن هناك أمران ضروريان لضمان استقلالية المراجع الداخلي وهما الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية والموضوعية التي يجب أن تتمتع بها شخصية المراجع الداخلي .

1) وجدي حامد حجازي ,المعايير الدولية للمراجعة,دار التعليم ,الإسكندرية ,2010,ص 90

**1-الوضع التنظيمي :**

ينبغي أن يكون الوضع التنظيمي لمكتب أو قسم المراجعة الداخلية تابعا لأعلي مستوي إداري في الشركة ,أي بمعني آخر يتبع مجلس الإدارة ,حيث يكون رئيس مجلس الإدارة له الإشراف المباشر علي قسم المراجعة الداخلية ,هذا من المنظور النظري ,بيد أنه من المنظور العملي ويسبب كثرة أعباء رئيس مجلس الإدارة مما تمنعه من منح الاهتمام اللازم لقسم المراجعة الداخلية ,وللتغلب علي ذلك وجدت ما تعرف باسم "لجنة المراجعة والتدقيق "وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتكون من أربعة أعضاء علي الأقل وتكون مسؤوله عن نشاط المراجعة الداخلية بالإضافة إلي التنسيق بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي .

وبالتالي يقوم المراجع الداخلي بإحالة تقاريره إلي لجنة المراجعة والتدقيق والتي بدورها تلخص هذه التقارير وتقدمها لمجلس الإدارة لاتخاذ الإجراء اللازم حيال ما ورد فيها .

وتبعية قسم المراجعة الداخلية لأعلي مستوي في الشركة يضمن تحقيق الهدفين التاليين :

أ)قيام قسم المراجعة الداخلية بمراجعة جميع أنشطة الشركة دون تدخل المستويات الإدارية المختلفة في عملها أو منعها .

ب)دعم النتائج المتوصل إليها من قبل المستوي الأعلى الذي يملك اتخاذ قرار التنفيذ لها .

وقد أورد معهد المراجعين الداخلين الأمريكي عدة مقومات من شأنها أن تمكن قسم المراجعة الداخلية من الوصول إلي أهدافه التي أنشأ من أجلها تلخصها فيما يلي :

أ)لضمان تغطية كاملة وشاملة لمراجعة جميع الأنشطة ,فيجب أن يتبع قسم المراجعة الداخلية جهة تتمتع بالسلطة لتنفيذ توصياته .

ب)تعيين أو استبدال رئيس قسم المراجعة الداخلية ,يجب أن تكون عن طريق الإدارة العليا أو بعد موافقتها .

ج)وضع لائحة داخلية لقسم المراجعة الداخلية تحتوي علي أهداف وسلطات ومسؤوليات القسم علي أن يتم من الإدارة العليا وتعمم علي المستويات الإدارية المختلفة ,ومن أهم النقاط التي يجب أن توضح في اللائحة مايلي:

-الموقع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية .

-حق اطلاع موظفي قسم المراجعة الداخلية علي جميع السجلات والمستندات لجميع عمليات الشركة سواء كانت مالية أو تشغيلية.

-بيان بنطاق عمل وأنشطة قسم المراجعة الداخلية .

د)يقوم رئيس المراجعة الداخلية بوضع برنامج شامل لنشاط القسم خلال الفترة القادمة يبين فيه الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج ,علي أن يتم اعتماده من الإدارة العليا.

هـ)إصدار تقرير سنوي عن أنشطة قسم المراجعة الداخلية بحيث يشتمل علي العناصر التالية :

-الموضوعات التي خضعت للمراجعة .

-النتائج التي تم التوصل إليها .

-التوصيات والاقتراحات .

-بيان بالانحرافات عن البرنامج الموضوع وأسبابها واقتراح تفاديها في المستقبل.

2**-الموضوعية :**(1)

إذا كان الوضع المناسب في الهيكل التنظيمي يضمن استقلالية قسم المراجعة الداخلية في تأدية نشاطه,فإن الموضوعية تتعلق بموظفي قسم المراجعة الداخلية حتى يؤدون عملهم باستقلالية وحيادية تامة وعرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الموضوعية بأنها "الاستقلال الذهني للمراجع الداخلي عند قيامه بعمله ,فأحكامه يجب ألا تكون خاضعة لتأثير وآراء الآخرين ,و حتى يكون المراجع الداخلي موضوعيا عليه أن يقوم بتأدية عمله بصدق وأمانة وألا يضع نفسه في مواقف تجعله غير قادر علي إصدار أحكامه بشكل موضوعي :

وهناك عدة عوامل لها تأثيرها السلبي علي موضوعية المراجع الداخلي مثال ذلك مايلى:

-قيام أحد موظفي قسم المراجعة الداخلية بتأدية أية مهمة تنفيذية تدخل في نطاق اختصاصات إدارات أخرى.-وجود أقارب للمراجع الداخلي يعملون بالشركة ,مما يجعل المراجع في موقف مشكوك فيه من حيث الموضوعية في أحكامه عند مراجعته نشاط أو عملية قام بها أحد أقاربه.

-انتماء المراجع الداخلي إلي التنظيمات غير الرسمية بالشركة كالنقابات والجمعيات ,والاشتراك في الرحلات والملتقيات مما قد يؤثر علي موضوعية أحكامه.

-التعاون والانسجام بين المراجع الداخلي وبعض الموظفين بالشركة بسبب علاقات العمل قد تنعكس علي موضوعية أحكامه التي يصدرها بخصوص نشاطات أو عمليات قاموا بها هؤلاء الموظفين.

وللحفاظ علي موضوعية المراجع الداخلي وبالتالي استقلاليته وحياده هناك عدة اعتبارات يجب أخدها في الحسبان منها :

1-عند توزيع العمل بين موظفي قسم المراجعة الداخلية يجب مراعاة عدم موجود تعارض أو تضارب في المصالح بينهم وبين الأشخاص الذين تراجع أعمالهم.

2-مراعاة عدم وجود تحيز أو ميول من قبل المراجع الداخلي تجاه الأشخاص الذين يراد مراجعة أعمالهم أو نشاطاتهم .

3-مراعاة دوران العمل بين موظفي المراجعة الداخلية بين الأقسام أو المهام المختلفة ,ويتم ذلك بشكل دوري وذلك درءالقيام العلاقات التي قد تؤثر في الموضوعية ومن ثم الاستقلالية .

(1)إدريس إشتيوى ,مرجع سبق ذكره,وآخرون ,ص ص 91,92.

4-عدم قيام المراجع الداخلي بأي عمل تنفيذي ,حيث أن مهمة المراجع الداخلي استشارية ورقابية.

5-الموظفين المنتقلين إلي قسم المراجعة الداخلية من الأقسام الأخرى يجب ألا يعهد إليهم بمراجعة نشاطات أقسامهم السابقة إلا بعد مدة كافية من الزمن حتى لا يقوموا بمراجعة أعمال قاموا بها سابقا.

ثانيا:الكفاءة والتأهيل:

موظفي قسم المراجعة الداخلية في أية شركة يجب أن يكون لديهم التدريب الفني المناسب والكفاءة المناسبة للعمل كمراجعين ,ومعايير المراجعة الداخلية لم تطلب مؤهلا علميا بعينة أو خبرة عملية بذاتها كما هو الحال عليه بالنسبة للمراجعة الخارجية .ولكن توفر الحد الأدنى من التأهيل والكفاءة العملية لتي تتطلبه وظيفة المراجعة الداخلية حسب وجهة نظر الشركة المعنيةحيث أن كل شركة لها المواصفات التي يجب أن تتوافر في موظفي المراجعة الداخلية والتي تختلف من شركة لأخرى.

**وقدحددت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصفات الواجب توافرها في موظفي قسم المراجعة الداخلية وهي:**

1-التحلي بصفات أخلاقية وشخصية تتناسب وظروف وظيفة المراجعة الداخلية.

2-الحصول علي مستوي مناسب من الكفاءة والتأهيل .

3-أن يكون علي دراية بإجراءات وأدوات الرقابة المستخدمة.

4-أن يكون علي دراية تامة بمبادئ وأساليب المحاسبة المالية مع معرفة المبادئ الأساسية لبعض العلوم كالاقتصاد,والقانون التجاري ,الضرائب,التمويل ,الطرق الكمية,الإحصاء,ونظم المعلومات .

5أن يكون علي معرفة بمبادئ العلوم السلوكية وعمليات التقييم للأنشطة وتحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها وتقديم الحلول المناسبة لعلاجها .

6-أن يكون علي معرفة بمبادئ العلوم السلوكية حتي يستطيع التعامل مع الموظفين الآخرين بأسلوب مناسب يساعده علي تحقيق أهدافه وخلق علاقات طيبة مع أولتك الموظفين.

7-أن يكون علي مستوى مناسب من مهارة استخدام أساليب توصيل المعلومة,سواء شفويا أو عن طريق التقارير المكتوبة التي يصدرها .

وفيما يتعلق بالمؤهلات العلمية والمعرفة بالعلوم المختلفة,ليس المقصود منها أن شخص بعينة يمتلك هذه المؤهلات والمعارف بل يقصد بها وجود أشخاص بتخصصات ومؤهلات مختلفة ومتعددة ,ففي الشركات ذات الأنشطة المتنوعة ,والتي تضم عددا كبيرا من الأقسام والفروع ,فيجب أن تضم أقسام المراجعة الداخلية مجموعة من الخبرات في المجالات المختلفة,من محاسبين ,إداريين ,اقتصاديين ,ماليين ,إحصائيين ,أخصائيو تشغيل بيانات ,مهندس,قانونيين,وغيرهم ,سواء كانوا موظفين رسميين أو في شكل مستشارين للقسم.

وبالإضافة إلي المواصفات الواجب توافرها في موظفي قسم المراجعة , حتى يمكن الاعتماد عليهم بالاضطلاع بوظيفتهم عي خير وجه ,هناك مايعرف بالتعليم والتدريب المستمر ,وذلك بإقامة الدورات والبرامج التدريبية لرفع كفاءة المراجعين الداخليين وتأهيلهم ,كما كان علي المراجع الداخلي أن يسعى دائما للتعرف علي التطورات التي تتعلق بإجراءات وأساليب المراجعة الداخلية ,وذلك من خلال النشرات والتوصيات والدوريات المهنية والعلمية التي تقوم بإصدارها المنظمات المهنية .

**ثالثا:نطاق العمل :**(1)

نص المعيار الخاص بنطاق عمل المراجعة الداخلية علي أن :

"مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم سلامة الرقابة الداخلية المعمول بها وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها :

من ذلك يتضح أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يتحدد من خلال وظيفتين أساسيتين وهما :

1-فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية والتأكد من سلامتها وإبداء النصح في سبيل تحسينها وتطويرها,أي وظيفة الحماية.

2-التأكد من جودة أداء العمل من قبل الموظفين في المجالات المختلفة بالشركة وإبداء النصح من أجل تطوير وتأهيل العاملين ,أي وظيفة التوجيه البناء.

فمن خلال وظيفة الحماية تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في الحصول علي البيانات والمعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب والتي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.وبالإضافة إلي حماية أصول وموارد الشركة.

أما من خلال وظيفة التوجيه البناء تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في عملية تطوير وتحسين أداء الموظفين والعاملين بصفة عامة وصولا إلي الاستخدام الأمثل للموارد وإنجاز الأهداف المرسومة سلفا.

وبالتالي يتحدد نطاق عمل المراجعة الداخلية بالتحقق من الأهداف التالية:

1-التأكد من درجة مصداقية ودقة المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية الأخرى.

2-التأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح والقوانين الموضوعة.

3-المساعدة علي حماية أصول الشركة.

4-التأكد من تحقيق الأهداف المرسومة للعمليات والبرامج المختلفة.

1) وجدي حامد حجازي ,مرجع سبق ذكره,ص ص 92-93.

**رابعا:أسلوب أداء عمليات المراجعة:**(1)

فيما يلي نستعرض باختصار خطوات أو أسلوب أداء عمليات الداخلية في الشركة,بمعني آخر كيفية أداء عمل قسم المراجعة الداخلية,حيث نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية علي:

"ضرورة أن يشمل عمل المراجعة تخطيط المراجعة,فحص وتقييم المعلومات,إبلاغ نتائج المراجعة ثم المتابعة.

من خلال هذا المعيار يتضح أن أي عملية مراجعة يجب أن تتم وفق الخطوات التالية:

**1-تخطيط المراجعة:**

قبل التخطيط لعملية المراجعة يجب أن يتم تحديد المجال الذي ستتم مراجعته,فقد يكون هذا المجال المراد مراجعته وظيفة المشتريات,أو نظاما مثل نظام التخزين,أو نظام معالجة المعلومات أو أي نشاط من أنشطة الشركة.

بعد ذلك تبدأ مرحلة التخطيط لعملية المراجعة في مجال معين وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أ)يقوم رئيس فريق المراجعة بتحديد أهداف عملية المراجعة ونطاقها بالاتفاق مع مسئولي الإدارة المعنية.

ب)تجميع المعلومات عن النشاط المراد مراجعته عن طريق المقابلات والفحص المبدئي وقوائم الاستقصاء.

ج)تحديد العناصر البشرية "فريق المراجعة"وكذلك الموارد المادية واللوجستية لإنجاز العملية.

د)التعرف عمليا عن الأنشطة أو العمليات المراد مراجعتها وتحديد المواطن التي تحتاج إلي اهتمام خاص.وهذا يتم عن طريق:

-الاطلاع علي السياسات والإجراءات .

-مقابلة مسئولي المجال أو النشاط المراد مراجعته للتعرف علي الأنشطة التشغيلية وغيرها من الأمور الأخرى.

هـ)وضع برنامج المراجعة والذي يمثل دليل ومنهاج عمل لفريق المراجعة حيث يحتوي علي الإجراءات التي سيتم إتباعها وكذلك الزمن المعياري لإنهاء العملية.

و)تحديد الجهة التي سيقدم لها التقرير الخاص بعملية المراجعة والتي عادة ماتكون الإدارة العليا للشركة أو إلي لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة للشركة.

ز)اعتماد رئيس قسم المراجعة مخطط عملية المراجعة بعد مراجعته إعطاء الملاحظات عليه.

**2-التجميع والفحص والتقييم للمعلومات:**

بعد أن يتم وضع الخطة"برنامج العمل"تبدأ هذه المرحلة والتي تشتمل علي:

أ-التجميع والفحص للمعلومات حتى تكون أساسا للتوصل إلي نتائج المراجعة,ويتم التجميع لهذه المعلومات عن طريق الاستقصاء والمقابلات والملاحظة المباشرة لمجريات الأمور في المجال تحت المراجعة.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)وجدي حامد حجازي ، مرجع سبق ذكره ،ص94

ب-تحليل وتفسير البيانات والمعلومات التي يتم تجمعيها,مثال ذلك التحليل التفصيلي للمعلومات المتعلقة بالأداء في قسم معين أو مجال معين أو نشاط معين أو التحليل للتأكد من صحة الترصيد لحساب معين والعمليات المرحلة له وغيرها من عمليات التحليل والمقارنات ,وكل هذه تعتبر أدلة وتستخدم كأساس لصياغة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية المراجعة.

ج-تقييم التحليل للوصول إلي الاقتراحات التي من شأنها تحسين الوضع القائم,من حيث تحسين الإجراءات ,أو تصحيح ومعالجة الانحرافات عن الخطط الموضوع والأهداف المرسومة.

**3-إعداد التقرير:**(1)

هذه الخطوة تمثل المرحلة الأخيرة لعملية المراجعة, حيث يقوم رئيس فريق المراجعة صياغة تقريره موضحا فيه مايلي:

-بيان الهدف من عملية المراجعة.

-نطاق وحدود عملية المراجعة.

-الإجراءات التي اتبعت في عملية المراجعة.

-النتائج التي تم التوصل إليها من عملية المراجعة.

-المقترحات والتوصيات في الخصوص.

ولضمان نجاح عملية المراجعة والوصول إلي نتائج مرضية وتوصيات بناءة فإن هناك عدة أمور يجب أخدها بعين الاعتبار عند صياغة التقرير,وهي :

أ)أن يكون التقرير واضحا وهادفا أن يصل في الوقت المناسب .

ب)أن يحتوي علي حلول للمشاكل ومقترحات للتصحيح عوضا عن إبراز المشاكل والعيوب فقط.

ج)أن تتم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها مع مسئولي الجهة تحت مراجعة لضمان عدم وجود أي لبس فيها وذلك قبل إصدار التقرير.

د)أن يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية بمراجعة التقرير والتصديق عليه قبل إصداره وتحديد الجهات التي سيوجه لها التقرير.

4-المتابعة:

تعتبر مرحلة المتابعة مهمة من حيث التأكد من مدى فهم وقبول النتائج والتوصيات من قبل الإدارة العليا والجهات ذات العلاقة ,بالإضافة إلي التأكد من أنه قد تم اتخاذ لإجراءات التصحيحية اللازمة بناء علي النتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي.

1) وجدي حامد حجازي ,مرجع سبق ذكره,ص 95.

**خامسا:كيفية إدارة قسم المراجعة الداخلية:**(1)

إن رئيس قسم المراجعة الداخلية بالإضافة إلي أنه مطالب بمراجعة الأمور الإدارية وتقييمها وإبداء الرأي حيالها,فهو مطالب من جانب أخر بإدارة قسم يضم مجموعة من موظفين ,فرئيس قسم المراجعة الداخلية إلي جانب وظيفته التقييمية ,يقوم في نفس الوقت بمهمة المدير في قسمه.فلا يمكنه أن يصبح مستشارا كفؤا للمدراء الآخرين إذا لم يكن قادرا علي إدارة قسمه,وبالتالي يجب علي رئيس قسم المراجعة إدارة قسمه بالمفهوم العلمي للإدارة من تخطيط,تنظيم,إشراف,توجيه ورقابة وذلك تحقيقا لأهداف القسم الذي أنشأ من أجلها.وطبقا لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية يمكن تقسيم مراحل العملية الإدارية كالتالي:

**1-هدف وسلطات ومسؤوليات القسم:**

يستوجب ذلك وجود لائحة مكتوبة ومعتمدة من الإدارة العليا تحتوي علي مايلي:

-الهدف من إنشاء القسم.

-بيان مسؤوليات وسلطات قسم المراجعة الداخلية.

-الإشارة إلي أن وظيفة المراجعة الداخلية هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية.

كما يجب أن تعمم هذه اللائحة علي المستويات الإدارية المختلفة للتعريف بقسم المراجعة الداخلية.

**2-التخطيط:**

هو عبارة عن صياغة الأهداف بشكل يأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة والبيئة المحيطة .حيث يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية باقتراح الأدوات والوسائل التي ستستخدم في الوصول إلي تلك الأهداف مع مراعاة الاستخدام الفعال ولكفؤ للموارد المتاحة .

**وتشتمل عملية التخطيط لمسؤوليات قسم لمراجعة الداخلية علي :**

أ)تحديد وصياغة الأهداف.

ب)وضع وتصميم برامج العمل المختلفة.

ج)وضع برامج تدريب وتعيين القوى العاملة وتحديد الموازنة التقديرية لذلك.

د)إعداد التقارير الدورية للمتابعة.

ويجب أن تحتوي برامج العمل علي:

-الأنشطة والعمليات المراد إخضاعها للمراجعة.

-الأماكن التي ستتم فيها مراجعة هذه الأنشطة والعمليات .

-الزمن المعياري لإنجاز عملية المراجعة.

-ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)وجدي حامد الحجازي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص96،97

**وعند تخطيط لبرامج المراجعة يجب مراعاة ما يلي :**

1-تاريخ ونتائج آخر عملية مراجعة للنشاط المراد مراجعته.

2-الخطة المالية المبدئية.

3-فريق المراجعة المرشح لكل عملية أو نشاط.

4-التغيرات الهامة بالعمليات التشغيلية ونظم إجراءات الرقابة المتعلقة بها.

5-القدرات التي يتمتع بها أعضاء فريق المراجعة.

**3-السياسات والإجراءات**:

وهو أن يكون هناك دليل عمل مكتوب لمساعدة وإرشاد العاملون بقسم المراجعة علي أداء عملهم,علي أن يؤخذ في الاعتبار عند إعداد هذا الدليل مايلي:

أ)أن يكون محتوى وشكل السياسات والإجراءات متناسبا مع حجم وهيكل قسم المراجعة الداخلية.

ب)أن تكون السياسات والإجراءات واضحة وسهلة حتى يمكن للعاملين الاقتداء بها في تنفيذي العمليات المختلفة لضمان أداء العمل بما يتفق ومعايير الأداء.

وعلي رئيس قسم المراجعة الداخلية وضع السياسات اللازمة لتوجيه العاملين بالقسم,ومساعدتهم في القيام بأعمالهم ,بالإضافة إلي أن وجود مثل هذه السياسات والإجراءات تساعده هو أيضا في القيام بعمله الإداري بشكل مرضي.

4**-إدارة وتطوير الأفراد بالقسم**:

يجب أن يكون هناك برنامجا للتوظيف والتطوير الذي يضمن توفير العناصر البشرية اللازمة للقسم,من حيث الكم والكيف,علي أن يشمل هذا البرنامج مايلى:

أ)توصيف وظيفي لجميع الوظائف بالقسم.

ب)اختيار أشخاص علي مستوي مناسب من الكفاءة والتأهيل.

ج)التعليم المستمر والتدريب لأعضاء فرق المراجعة الداخلية.

د)التوجيه والإرشاد المستمرين للمراجعين الداخليين لتحسين أدائهم ورفع مستوي كفاءاتهم المهنية.

5**-التنسيق والتعاون مع المراجع الخارجي**:

أشرنا فيما سبق للعلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ووجوب التعاون فيما بينهم تأدية أعمالهما ,وبالتالي علي رئيس قسم المراجعة توفير جو من التعاون فيما بين قسمه والمراجع الخارجي ,وذلك لضمان تغطية كافية للأنشطة التي يجب مراجعتها,ولتفادي الازدواجية في عمليات المراجعة وبالتالي تفادي ضياع الوقت.

**ومن أمثلة أوجه التعاون قيام رئيس قسم المراجعة بما يلي:**

أ)مناقشة الحالات ذات الاهتمام المشترك مع المراجع الخارجي في اجتماعات دورية بينهما.

ب)تمكين المراجع الخارجي من الاطلاع علي برامج عمل قسم المراجعة الداخلية ودراسة النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها حيال بعض الأنشطة والعمليات الأخرى.

ج)تمكين المراجع الخارجي من الاطلاع علي التقارير الدورية التي صدرت من قسم المراجعة الداخلية حول الأنشطة المختلفة حتى يستطيع المراجع الخارجي من تحديد العينات التي سيخضعها للاختبار والفحص.

**أنواع الرقابة الداخلية**:(1)

نتيجة لاتساع وتطور مفهوم الرقابة الداخلية يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلي ثلاث أنواع وهي:

1**-الرقابة الإدارية:**

الرقابة الإدارية تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بعمليات إصدار القرارالتي تؤدي إلي اعتماد العمليات والترخيص بها من جانب الإدارة والتصريح بالعمليات هو من وظيفة الإدارة التي لها اتصال مباشر بمسئولية الإدارة عن تحقيق أهداف المنشأة وهي لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية علي العمليات .

2-**الرقابة المحاسبية:**

وتشتمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تتعلق بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وبالتالي ,فهي مصممة للحصول علي تأكيدات معقولة لما يأتي:

أ-إن العمليات التي يتم تنفيذها طبقا لتعليمات إدارة المنشأة.

ب-إن العمليات يتم تسجيلها بما يضمن :

-السماح بإعداد قوائم مالية مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

-مسئولية التحاسب علي الأصول .

ج-الاتصال بالأصول لايسمح به إلا بتصريح من الإدارة مع مراجعة الأصول الموجودة للحصول علي درجة معقولة من التأكد واتخاذ الإجراء المناسب بشأن أي فروق.

1)إدريس عبد السلام إشتيوي ,مرجع سبق ذكره ص ص 101-103.

**3-الضبط الداخلي :** (1)

هو خطة التنظيم وكل الطرق والوسائل المرتبطة بضبط ورقابة العمليات بطريقة تلقائية مستمرة,وذلك بمراجعة عمل كل موظف بواسطة موظف آخر لضمان حسن سير العمل ومنع حدوث أخطاء أو تلاعب بالأصول والحسابات.

**أهداف الضبط الداخلي:**

يقوم الضبط الداخلي بتحقيق الأهداف التالي:

1-منع واكتشاف التلاعب :فقد يتم التلاعب بأوجه مختلفة.فمثلا سرقة البضاعة أو النقود سواء عن طريق شخص واحد أو مجموعة أشخاص بالتواطؤ وإظهار دفعات وهمية في الدفاتر أو السهو المعتمد في تسجيل المتحصلات.

2-اكتشاف الأخطاء والتي تقسم إلي أخطاء مبادئ أو أخطاء سهو ,وأخطاء المبادئ يجب أن يبلغ عنها لغرض التصحيح وإظهار هذه الأخطاء للإدارة .أما الأخطاء الكتابية فتصحح ويمكن عدم

التبليغ عنها للإدارة إلا إذا كانت أخطاء كثيرا ومتكررة لمعرفة الأسباب وعلاجها.أما أخطاء السهو فقد تتم بسبب الإهمال أو لغرض التلاعب ولهذا لابد أن يكون النظام الموجود يسمح بكشف مثل هذه الأخطاء.

3-العمل علي إنجاز العمل بسرعة.

**قواعد الضبط الداخلي:**

هناك مجموعة من القواعد يعتمد عليها الضبط الداخلي وهي:

1-جعل مسئولية مشتركة بالنسبة للأصول القابلة للتحويل.

2-إجراء الجرد المادي للأصول مثل البضاعة والنقدية والأصول الثابتة بواسطة أشخاص محايدين.

3-أن يحصل كل فرد في المنشأة علي إجازة سنوية علي أن يقوم شخص أخر بعمله خلال تغيبه.

4-كلما أمكن لابد أن يتم فحص من طرف ثالث.

5-أن لا يعهد لأي فرد بأعمال تزيد عن مسئولياته بأكثر مما هو مسموح به في الخريطة التنظيمية.

6-عند التسجيل اليومي بالدفاتر لابد من التحقق من دقة هذا التسجيل يوميا.

7-أن يتم التسجيل الدفتري من واقع مستندات عليها موافقات مسبقة.

8-أن يتم التسجيل الدفتري من المستند مباشرة.

9-فصل الأصل عن السجل الذي يسجل حركات الأصل.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)ادريس عبدالسلام اشتيوى ، مرجع سبق ذكره ، ص104

10-بالنسبة للمتحصلات النقدية فالرقابة تتم بفصل الوظائف التالية:

أ-التحصيل والتسجيل.

ب-الإيداع بالمصرف

ج-التسجيل بالحسابات الشخصية وغير الشخصية علي أن يقوم بها أشخاص منفصلين بحيث يقوم كل منهم بالتحقق من عمل من سبقه.

11-أن يتم مطابقة المشتريات التي دخلت المخازن عن طريق قوائم المخزون والمشتريات التي جعلت دائنة في حسابات الموردين من دفتر يومية المشتريات وأيضا المبيعات التي خرجت من المخازن عن طريق قوائم المخزون التي جعلت مدينة في حسابات العملاء من دفتر المبيعات.

**مسئولية الإدارة تجاه تحقيق الرقابة:**(1)

تعد الإدارة الجهة المسئولة عن إتباع سياسات محاسبية سليمة ووضع نظام محاسبي سليم ملائم,وكذلك تنظيم الإجراءات الرقابية بحيث تحقق نظاما سليما للرقابة الداخلية مما يؤدي إلي تحقيق دور هام من صحة المعلومات الإدارية وسلامة نتائج المنشأة ومركزه المالي.وحقيقة فإن العمليات التي تنعكس نتائجها علي القوائم المالية ناشئة من مجموعة من القرارات الإدارية والسياسات التي نفذت خلال الفترة وكان لإدارة المنشأة الرقابة المباشرة علي تنفيذ السياسات والقرارات والتي تتخذ شكل الأحداث المالية.وعلي هذا فإن ما تمثله القوائم المالية ولمعلومات المحاسبية يدخل ضمن مسئولية الإدارة .حيث أن الإدارة هي التي لها السلطة المباشرة علي تنفيذ قراراتها والعمل بسياساتها.

**خصائص الرقابة الداخلية**:

للرقابة الداخلية صفات مميزة تهتم بها عند تقييم نظام الرقابة والحكم علي وجوده في المنشأة,كما أن وجود هذه العلامات المميزة للنظام ليس دليلا بمفرده علي فاعلية النظام الرقابي وإنما يجب أن يكون النظام قائما ومنفذا وملتزما به والخصائص الأساسية لأي نظام رقابي يجب أن نتضمن ما يلي:

1-وجود تنظيم داخلي في المنشأة يكفل حسن سير العمل وانتظامه.

2-تحديد واضح للاختصاصات والمسئوليات وعدم تداخل الاختصاصات أو تضاربها.

3-وجود إجراءات تسجيلية مناسبة تتيح رقابة فعالة علي ممتلكات المنشأة والتزاماته وعلي إيراده ومصروفه.

4-وجود هيئة من العاملين علي مستوي مرتفع من كفاءة الأداء.

1) عبد الفتاح الصحن وآخرون,الرقابة ومراجعة الحسابات,مؤسسة شباب العاصمة, الإسكندرية,1985,ص 227.

حيث تعتبر هذه الخصائص أساسية لأي نظام للرقابة يناسب أي منشأة ,وأي إخلال بإحداهما يؤدي إلي عدم فاعلية النظام .فمثلا لا يمكن تقسيم العمل وتحديد الاختصاص والمسئولية والالتزام بهما.كما لا يمكن إجراء تسجيل مناسب وسليم للوقائع المالية بدون وجود هيئة من العاملين علي مستوي كفاءة مرتفع من الكفاية مع عدم تقسيم للعمل وتحديد الاختصاصات يؤدي إلي عدم فاعلية الرقابة الداخلية.

**أغراض الرقابة الداخلية:**(1)

إن الرقابة الداخلية تعتمد علي البيانات المحاسبية وإن الغرض من الرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي تستند أساسا للحكم علي مدى صحة الأداء من ناحية وعلي النتائج التي تظهرها القوائم المالية من جهة أخرى.

وتوافر نظام الحسابات المالية والإحصائية وصحة نظام متكامل للرقابة الداخلية يساعدان علي توفير الثقة في إعداد البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي القائم سواء كانت بيانات متعلقة بالقوائم المالية أو المتعلقة بالرقابة علي الأداء .والرقابة الداخلية يجب أن تحقق الأغراض الآتية:

1-الأدلة الكتابية.

2-التأكد من سلامة الأداء.

3-تحديد المسئولية.

4-الإجراءات الوقائية.

5-المراجعة الداخلية.

**محددات الرقابة الداخلية:**

بالرغم من المزايا العديدة التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية فإنه لا يتوقع لهذا النظام أن يوفر الحماية الكاملة لأصول وعمليات المنشأة,أو أنه يقضي تماما علي جميع فرص التلاعب والغش.وذلك يرجع للمحددات والقيود التي تحيط بهذا النظام والتي يجب أخدها في الاعتبار,ومن هذه المحددات ما يلي:

أ-أن الضوابط الداخلية قد لا تعمل كما هو مصمم لها,وذلك بسبب الأخطاء البشرية المحتملة والناتجة عن الإهمال وسوء التقدير وعدم الإلمام بالتعليمات وسوء فهمها,أو احتمال مخالفة إجراءات الرقابة عن طريق الشخص المسئول عن تطبيقها.

ب-احتمال التحايل علي نظم الرقابة الداخلية عن طريق التواطؤ بين أطراف داخل المنشأة أو خارجها.فمن المعروف أن التواطؤ يهدم أي نظام رقابي طالما اتفقت جميع الأطراف المشاركة في العملية علي التلاعب.

1) عبد الفتاح الصحن ,وآخرون,مرجع سبق ذكره,ص ص 229-230.

ج-توجه نظم الرقابة الداخلية اهتمامها عادة علي العمليات العادية المتوقعة ,وتغفل العمليات غير العادية التي لا يتكرر وقوعها عادة داخل المنشأة.

د-عدم ملائمة إجراءات الرقابة نتيجة للظروف المحيطة مما يؤدي إلي عدم الاقتناع بها,وبالتالي عدم الالتزام بها.

ه-قد تكون تكلفة إنشاء نظام رقابي عالية جدا بشكل يفوق الفوائد الناتجة عن تطبيقه,كما يفوق قيمة الخسائر والأخطاء والغش المتوقع حدوثها في حالة عدم وجود مثل هذا النظام.

**مقومات نظام الرقابة الداخلية**:

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب أن تتوافر فيه المقومات الآتية:

**أولا: الخطة تنظيمية سليمة:**(1)

يمكن القول بصفة عامة أن الخطة التنظيمية هي الخطة التي توضح كيفية ربط الاختصاصات والواجبات والوظائف بعضها ببعض في شكل منسق.ولا يمكن ممارسة الإشراف الشخصي علي تنفيذ الأعمال إلا في المنشآت الصغيرة .أما في المنشآت الكبيرة فإنه يلزم لتحقيق الرقابة أن تضع الإدارة خطة تنظيمية سليمة للمنشأة .وتتوقف هذه الخطة علي مجموعة من العوامل أهمها نوع المنشأة وحجمها ومدى التناثر الجغرافي لأعمالها.ومهما يكن من أمر فإن هناك قواعد عامة ينبغي مراعاتها عند إعداد الخطة التنظيمية .

ويمكن إيجازها فيما يلي:

1-أن يراعي في الخطة التنظيمية المرونة والبساطة وأن يكون هناك تحديد واضح لخطوط السلطة والمسؤولية.

2-أن يكون هناك استقلال وظيفي بين الإدارات التي تقوم بالعمليات وبين الإدارات التي تقوم بالمحاسبة عن تلك العمليات والأصول وبين الإدارة التي تقوم بالمراجعة الداخلية .وذلك حتى لتحقيق الرقابة التلقائية من قسم لأخر تقليلا من فرص ارتكاب الغش والأخطاء .

3-التحديد الواضح للمسئولية وفقا لهذا التقسيم ,وتفويض السلطة بما يتناسب مع هذه المسئولية.

**ثانيا:نظام محاسبي سليم:**

فالمقصود به النظام المحاسبي المعد وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها,بطبيعة الحال ينبغي أن يكون هذا النظام متمشيا مع المفهوم الحديث للمحاسبة.

**ثالثا:نظام سليم للتخطيط والمتابعة:**

حيث ينبغي أن يعد هذا النظام بحيث يحقق أهداف المنشأة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)عبدالفتاح الصحن ، مرجع سبق ذكره ، ص231

**رابعا:مجموعة مناسبة من العاملين:**(1)

حيث تعتبر من المقومات الأساسية للرقابة الداخلية توافر مجموعة من العاملين يتم اختيارهم وفقا لقواعد محددة تتضمن حسن اختيارهم وكفاية تدريبهم علي طبيعة الأعمال التي يؤذونها وعلاقة هذه الأعمال بالمنشأة كلها كوحدة.

**خامسا:مجموعة وسائل مادية لحماية الأصول:**

ومن أمثلة ذلك إقامة الأسوار ووضع الحراس لحماية ممتلكات المنشأة ,واقتناء الخزائن الحديدية للاحتفاظ بالنقدية في أمان.

**سادسا:قواعد سليمة للضبط الداخلي:**

ويقصد بها ذلك التنظيم الموضوع لتقسيم العمل وتحديد السلطة والمسئولية بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية من أولها لأخرها,وبحيث تتم عملية مراجعة تلقائية تكفل الحد من الغش والخطأ.

**أسباب الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية**:

إن ازدياد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في أواخر النصف الأول من القرن العشرين يرجع إلي عدة أسباب منها:

1-كبر حجم المنشآت وانفصال الملكية عن الإدارة ,الأمر الذي أدى إلي صعوبة الاعتماد علي طرق الرقابة المباشرة التي كان يباشرها صاحب العمل نفسه.

2-الازدياد الهائل في كمية البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل أصبح معه ضرورة توافر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات والمعلومات أو التي بالتالي تكون أساسا لاتخاذ القرارات الرشيدة.

3-تحول عملية المراجعة من مراجعة تفصيلية إلي مراجعة اختباريه-انتقائية-علي أساس العينات ,الأمر الذي أدي بدوره إلي ضرورة توافر نظم للرقابة الداخلية يعتمد عليها المراجع في تقدير حجم العينات التي سيتولى فحصها واختبارها.

4-حاجة المنشأة إلي تحقيق كفاءة ممكنة ,وبالتالي ازدياد الحاجة إلي نظم الرقابية لضمان إنجاز الخطط الموضوعة لتحقيق النتائج المستهدفة,وللكشف عن الانحرافات الحادثة وذلك تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)إدريس عبد السلام إشتيوي,مرجع سبق ذكره ,ص ص 104-105

**العوامل التي ساعدت علي تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها**:(1)

لقد ظهرت عدة عوامل ساعدت علي تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها وهي:

1-كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدها وانفصال الملكية عن الإدارة.

2-تفويض السلطات والمسئوليات إلي بعض الإدارات الفرعية .

3-حاجة الإدارة إلي بيانات دورية دقيقة وسليمة.

4-مسئولية الإدارة عن حماية موارد المنشأة من الضياع والاختلاس وسوء الاستخدام.

5-حاجة مؤسسات الحكومة وغد\دارتها إلي بيانات دقيقة.

6-تطور إجراءات التدقيق إذا تحولت عمليته من كاملة تفصيلية إلي كاملة اختباريه.

**طرق تقييم أنظمة الرقابة الداخلية:**

بالرغم من تعدد طرق دراسة وفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فإنها تستهدف تحقيق غرض واحد هو المساعدة في التحديد الاقتصادي والفعال للمدى الضروري للاختبارات التي يقوم بها المراجع الداخلي .فهناك عدة طرق للتقييم منها:

1-الرجوع إلي تعليمات المنشأة ولوائحها الخاصة بتنظيم العمل من مراحله المختلفة .تم إجراء اختبارات عملية علي ما يجري تنفيذه بالفعل داخل الأقسام المختلفة.

2-الرجوع إلي الخرائط التنظيمية والتي تبين المستويات التنظيمية داخل المنشأة وتحدد فيها السلطة والمسئولية.

3-إتباع نظام الاستفسارات وتلقي الإجابة عنها,التي يمكن لمراجع الحسابات عن طريقها أن يصدر رأيه عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة.

1) أحمد حلمي ,المدخل الي التدقيق والتأكيد الحديث,دار الصفا للنشر ,عمان ,2009,ص ص50-51.

**وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية:**(1)

وتتمثل هذه الوسائل في الآتي:

**1-التقرير الوصفي:**

يعد المراجع الداخلي(أو أحد مساعديه)هذا التقرير ليشتمل علي وصف كامل لنظام الرقابة الداخلية وما يحتوى عليه من تدفق للمعلومات وتقسيم للواجبات,وطبيعة السجلات التي يتم الاحتفاظ بها .ويتم الحصول علي هذه المعلومات من خلال المقابلات مع العاملين,والرجوع إلي دليل الإجراءات,والدورة المستنديه وأية قرائن أخرى ملائمة .ومن مزايا هذه الوسيلة أن التقرير الوصفي سيكون شاملا .وسيعد لكل عميل علي حدة مما ينتج عنه إمام كامل من جانب المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية.ومن ناحية أخرى فإنه يعاب علي هذه الوسيلة أن إعداد التقرير يستنفذ الكثير من جهد ووقت المراجع الداخلي وخاصة عند إعداده للمرة الأولي ,كذلك قد يتجاهل بعض الحقائق الهامة عن أنظمة الرقابة الداخلية نتيجة لسهو.

**2-قوائم الأسئلة(قائمة الاستبيان):**

تتطلب هذه الوسيلة تصميم مجموعة من الاستفسارات تتناول جميع نواحي النشاط داخل المنشأة .وتوزع علي العاملين لتلقي الردود عليها,تم تحليل تلك الإجابات للوقوف علي مدى كيفية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة .ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلي عدة أجزاء ,يخصص كل جزء منها لمجموعة من الأسئلة للحصول علي إجابات (نعم)أو(لا)حيث أن الإجابة بالنفي قد تعني احتمال وجود بعض نواحي القصور في الرقابة الداخلية

**-ومن أهم مزايا هذه الوسيلة:**

1-إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهم المراجع الداخلي عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال.

2-يمكن استخدام القوائم بواسطة أشخاص أقل تأهيلا وخبرة.

3-تمدنا بمعيار يمكن استخدامه كمقياس لمدى فاعلية الرقابة الداخلية الموجودة.

-ومن عيوب هذه الوسيلة:

1-صعوبة التوصل إلي تصميم شامل للرقابة الداخلية ككل,حيث أنها تركز الاهتمام علي كل مجال من مجالات النشاط علي حدة.

2-تقدم هذه القوائم لفرد أو عدد محدود من الأفراد وذلك للإجابة علي التساؤلات ترتبط بنشاط جميع العاملين بالوحدة مما ينتج عنه الحصول علي وجهة النظر التي تقدم إليهم الأسئلة فقط وليس وجهة نظر القائمين بالعمل فعلا.

3-قد لا تصلح القوائم النمطية التي يعدها المراجع الداخلي لجميع الحسابات مما يتطلب منه إعداده لعدة نماذج من الأسئلة وفقا للحالة التي يتعامل معها مما يستنفذ الكثير من وقت وجهد المراجع الداخلي

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)احمد حلمي ،مرجع سبق ذكره ،ص53

**مشاكل تقييم أنظمة الرقابة الداخلية:**(1)

هناك عدة مشاكل يواجهها المراجع عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية ومن هذه المشاكل:

**المشكلة الأولي:**

أن المراجع الداخلي سوف يتوصل إلي نتائج مختلفة نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية لأحدى المنشآت ولعل ذلك يرجع إلي عدة أسباب منها:

1-اختلاف المعايير الشخصية لكل منه.

2-استخدام طرق مختلفة لتقييم.

3-وضع أولويات مختلفة للعناصر التي يتكون منها نظام الرقابة الداخلية.

**المشكلة الثانية:**

فهي نابعة من عملية التقييم في حد ذاتها ذلك لأن عملية التقييم تستنفذ جزءا كبيرا من الزمن,ولذلك يجد المراجع نفسه أمام معيارين أحدهما يجعله يندفع في عملية التقييم إلي حد يجعل العمليات الأخرى تفقد الأهمية اللازمة لها والأخر يجعله يؤجل عملية التقييم إلي ما بعد الانتهاء من عملية المراجعة كلها.

**المشكلة الثالثة:**

صعوبة الحكم علي فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية كوحدة واحدة ,نتيجة للعلاقات الداخلية المعقدة بين مختلف الحسابات وخاصة عند التعمق في عمليات الفحص والدراسة.

1) محمد سمير الصبان,وآخرون,مرجع سبق ذكره,ص 52.

الفصل الثاني

**فكرة التأمين :** (1)

يعرف التأمين بأنه عقد بين المؤمن والمؤمن له,يحصل به الطرف الثاني (أو من يحل محله),نظير رسم معين,علي تعويض من الطرف الأول في حالة وقوع حادث مضمون بعقد التأمين:ويأخذ المؤمن علي عاتقه مسئولية تقدير الخطر الذي قبله,ويسترشد في ذلك بالقوانين الإحصائية .

فعقد التأمين إذن هو الوثيقة التي بمقتضاها يتم تأمين المستأمن من الخطر الذي قد يتعرض له ويرغب في أن يؤمن نفسه منه.

ويضمن عقد التأمين مجموعة من البيانات اللازمة لتكوين أركانه منها :

مبلغ التأمين ,ونوع التأمين,وقسط التأمين,وواجبات المستأمن,والمستفيد من التأمين,والتعويض الذي تلتزم الشركة بدفعه إلي المستفيد عند تحقق الخطر.

ولسريان التأمين بالشروط الواردة في عقد التأمين يجب علي المستأمن أن يدفع قسط التأمين الذي تقبله الهيئة المؤمنة ثمنا لقيامها بتحمل الخطر.فعقد التأمين إذن يرتب للشركة أو الهيئة المؤمنة حقا في الحصول علي أقساط التأمين في المواعيد المحددة بالعقد.

وفي مقابل ذلك تلتزم الشركة عند تحقق الخطر الوارد في عقد التأمين بدفع التعويض وذلك وفقا للنصوص العقد المبرم بين الشركة والمستأمن .

فكأن عقد التأمين إذن يرتب للشركة حق الحصول علي القسط يرتب عليه التزاما بدفع التعويض عند وقوع الضرر للمستأمن .

ويبدو واضحا ما سبق أن المورد الرئيسي لإيرادات هيئات التأمين هو الأقساط التي تحصل عليها من المستأمنين وأن الاستخدام الرئيسي لهذه الموارد هو دفع التعويض الذي تلتزم بها الشركة عند تحقيق الخطر للمؤمن عليه.

غير أن شركة التأمين تحرص علي استثمار أقساط التأمين في خلال الفترة بين تحصيل الأقساط وموعد أداء التعويضات.وتحصل الشركة من وراء ذلك علي فوئد وأرباح استثماراتها في الأوراق المالية والعقارات والقروض .وتمثل هذه الفوائد والأرباح مصدرا من المصادر الرئيسية لإيرادات شركات التأمين.

ويتطلب مباشرة هيئات التأمين لنشاطها أن تنفق أنواعا من المصروفات المختلفة منها العمولات التي تدفعها إلي المنتجين والمصروفات الإدارية والعمومية لكل قسم من أقسام التأمين.

ويبدو من هذه الصورة العامة السريعة لنشاط شركات التأمين أن حساباتها ينبغي أن تصور مصادر إيراداتها المختلفة من الأقساط وفوائد وأرباح استثماراتها في الأسهم والسندات والعقارات والقروض,وتصور كذلك أبواب مصروفاتها في التعويضات والعمولات والمصروفات العمومية والإدارية التي تدفعها.

1) خيرت ضيف,محاسبة شركات التأمين,دار النهضة العربية,بيروت,1974 ,ص ص (1-2)

وتتميز عمليات شركات التأمين بتماثلها وتعددها بصفة مستمرة منتظمة في كل قسم من أقسام التأمين ولهذا تتعدد الدفاتر البيانية واليوميات المساعدة التي يمسكها كل قسم من هذه الأقسام علي حدة.وفي نهايةكل فترة دورية تجمع هذه البيانات في يوميات مركزية بقسم الحسابات العامة تؤخذ مجاميعها الشهرية أساسا لإثبات العمليات في دفتر اليومية العامة لنرحل منها إلي دفتر الأستاذ العام.

أما الترحيل إلي دفتر الأستاذ المساعد فيتم عادة من اليوميات المساعدة.

**تعريف التأمين من الناحية القانونية:** (1)

التأمين هو عقد يلتزم فيه المؤمن بدفع مبلغ من المال أو إيراد أو مرتب أو أي عوض مالي آخر إلى المستأمن (المؤمن له)في حالة وقوع الحادث أو يحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو دمغه ماليه يؤديها مؤمن له إلى المؤمن.

**أنواع التأمين:**

ويختلف تبويب عمليات التأمين تبعا لاختلاف الزاوية التي يتجه منها النظر إلي تلك العمليات

فمن الناحية القانونية يقسم رجال القانون عمليات التأمين إلي مجموعات متناسقة تبعا للطبيعة القانونية لعقد التأمين.ولهذا فهم يفرقون بين التأمين علي الحياة,والتأمين علي الأشياء,والتأمين من الأضرار,والتأمين من المسئوليات.

من الناحية الفنية لتأمين ,نجد أن خبراء التأمين يقسمونه إلي مجموعات متناسقة تبعا لنوع الخطر,واحتمالاته ,وتقدير المال الاحتياطي اللازم لمقابلة التزامات شركات وهيئات التأمين .ولهذا فهم يقسمونه إلي تأمين علي الحياة وتأمين تكوين الأموال ,وتأمين ضد أخطار الحريق ,وتأمين ضد إصابات العمل ,وتأمين ضد أخطا النقل ,إلي غير ذلك.

وقد أخد المشرع اللبناني في قوانين الإشراف والرقابة علي شركات التأمين بهذا التقسيم الفني للتأمين.

حيث نص علي إخضاع هيئات التأمين التي تزاول في لبنان ,كل أو بعض العمليات الآتية:

**الفرع الأول:تأمينات الحياة وتكوين الأموال وتشمل:**

أ-ضمان وإعادة ضمان العمليات المتعلق تنفيذها بمدة الحياة البشرية والعجز والشيخوخة.

ب-ضمان وإعادة ضمان العمليات المتعلقة بالأولاد والأزواج .

ج-عمليات تكوين الأموال.

د-عمليات الاستثمار المشترك.

1)خيرت ضيف,مرجع سبق ذكره,ص 3-4.

الفرع الثاني :عمليات الضمان وإعادة الضمان ضد الأخطار الناتجة عن أخطار الحريق والزلازل.

الفرع الثالث:عمليات الضمان وإعادة الضمان ضد الأخطار الناجمة عن أخطار النقل وضمان أجسام السفن البحرية والجوية وكل ما يشملها أو يتفرع عنها عرفا.

الفرع الرابع:عمليات الضمان وإعادة الضمان ضد الأضرار الناجمة عن جميع الحوادث والمسئولية المدنية وكل مايشملها أو يتفرع عنها.

ومن الناحية الاقتصادية القومية بقسم رجال الاقتصاد والمحاسبة القومية عمليات التأمين إلي:تأمينات ادخارية,وتـأمينات صيانة.

وهم يقصدون بالتأمينات الادخارية التأمينات التي تؤدي إلي تجميع ادخارات الأفراد حتى يحين موعد استحقاق ردها.

ويهتم رجال الاقتصاد بهذا النوع من التأمينات باعتباره مصدرا من مصادر الموارد المالية التي يمكن الاستعانة بها في تنمية الاقتصادية.

وهم يقصدون بتأمينات الصيانة التأمينات التي تؤدي إلي المحافظة علي الأصول الرأسمالية والقدرة الإنتاجية للدولة ,ويهتم رجال الاقتصاد بهذا النوع باعتباره أداة لتأمين الاقتصاد القومي والمجتمع من الأخطار التي قد تصيب أصوله الثابتة والمتداولة بسبب الحريق مثلا أو أخطار النقل,ومن الأخطار التي قد تصيب الأيدي العاملة كالتأمين ضد إصابات العمل إلي غير ذلك.

**ذالهيئات المختلفة التي تقوم بالتأمين**(1):

تتعدد الهيئات التي تقوم بعمليات التأمين ولعل أهم هذه الهيئات:

1-شركات التأمين المساهمة.

2-الجمعيات التعاونية المهنية.

3-هيئات التأمين بالاكتتاب لجماعة اللويدز للتأمين.

خيرت ضيف ,مرجع سبق ذكره ,ص ص4-5.(1

1-شركات المساهمة:(1)

الشكل القانوني الغالب الذي تتخذه هيئة التأمين هو شركات المساهمة.ويحدد المشرع عادة الحد الأدنى لرأس المال المكتتب ورأس المدفوع لشركات التأمين.

2-الجمعيات التعاونية المهنية:

أجاز قانون تنظيم هيئات الضمان للجمعيات التعاونية المهنية مزاولة عمليات الضمان المنصوص عليها في المادة الأولي وعمليات الضمان من المرض والحوادث الجسدية وذلك فقط لصالح الأعضاء المنتمين إليها.

وقد قصد المشرع بالجمعية التعاونية المهنية, الجمعية المؤلفة بدون رأس مال من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة أو يعملون لدي رب عمل واحد (2).

وواضح أن هذه الهيئات لا تبغي تحقيق الربح,وإنما تقوم علي أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة.

3-هيئات التأمين بالاكتتاب:

وأهم هذه الجماعات هم جماعة لويدز للتأمين بلندن.

**مصادر عمليات التأمين:**

هناك مصادر ثلاثة تحصل منها شركات التأمين علي العمليات الخاصة بها,وهذه المصادر هي:

أولا:العملاء(عن طريق اتصالهم المباشر).

ثانيا:الوكلاء(Insurance Brokers)ويدخل في هذا الفريق المندوبون وسماسرة التأمين.

ثالثا:شركات التأمين الأخرى.

ونتناول فيما يلي بإيجاز شركات التأمين باعتبارها مصدرا من مصادر التأمين.

وتقوم شركات التأمين بعمليات ذات طبيعة مختلفة,لعل من أهم صورها:

1-عمليات تأمين محولة من شركات تأمين لا تباشر نزعا معينا من التأمينات إلي شركة أخرى تقبل هذا النوع من التأمين.ومثال ذلك شركة التأمين لا تباشر عمليات التأمين ضد أخطار الحروب,تقدم إليها التأمينات لأخطار متعددة,ففي هذه الحالة نجد أن الشركة تقوم بتغطية ما تخصصت فيه من أخطار التأمين وتحول تأمين أخطار الحروب إلي شركة أخرى تخصصت في التأمين علي هذا النوع من المخاطر.

وفي هذه الحالة تظل العلاقة قائمة بين العميل والشركة التي تقدم إليها بتأمينه .وتجري هذه العملية مقابل عمولة تحصل عليها الشركة الأصلية من الشركة المحول إليه

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)خيرت ضيف ، مرجع سبق ذكره ص6

**2-عمليات إعادة التأمين:**(1)

أما في حالة إعادة التأمين فليس للمستأمن علاقة بعملية إعادة التأمين ,وإنما تقوم كل شركة بإعادة التأمين علي جزء من عملياتها لدى الشركة المعاد التأمين لديها.وذلك لأن الشركة الأصلية لا يمكنها أن تتحمل الخطر بأكمله ولذا فإنها تشرك معها شركات التأمين الأخرى في تحمل جزء من هذا الخطر مقابل التنازل عن جزء من قسط التأمين ,فتوزع جزءا علي الشركات المحلية وجزاء أخرا علي الشركات بالخارج وذلك بمقتضي اتفاقيات خاصة.وذلك نظير الحصول من هذه الشركات المحلية والشركات بالخارج علي عمليات إعادة تأمين أي تبادل العمليات.

وسنتناول عمليات إعادة التأمين وحساباتها في فصل قادم.

**أقسام شركات التأمين:**

ويمكن تبويب أقسام شركات التأمين إلي نوعين رئيسيين :الأقسام الإدارية والأقسام الفنية.

**أولا :الأقسام الإدارية :**

وتنقسم الأقسام الإدارية :قسم الإدارة,وقسم السكرتارية,وقسم المستخدمين,وقسم التوريدات,وقسم القضايا ,وقسم التحصيل,وقسم الدعاية والإعلان.

**ثانيا:الأقسام الفنية:**

وتضم الأقسام الفنية الآتية:

1-قسم تأمين الحياة وتكوين الأموال:

ويتولي عمليات تأمين الحياة وتكوين الأموال من حيث إصدار وثائق التأمين وتعديلها وتسوية التعويضات والاستردادات والمنح والدفعات السنوية.

2-قسم الحساب الفني:

وهو القسم الذي يختص بحساب المال الاحتياطي لعمليات التأمين علي الحياة وإعداد ومراجعة جداول الأقساط لأنواع تأمين الحياة المختلفة.

3-قسم تأمين الحريق:

ويتولى شؤون عمليات التأمين من الحريق من حيث إصدار وثائق التأمين الخاصة بها والتعديلات والإلغاءات وتحديد الأقساط المستحقة,والقيام بعمليات الإنقاذ وبيع المستنفدات ودفع التعويضات وتحديد احتياطي التعويضات تحت التسديد واحتياطي الأخطار السارية في آخر العالم.

4-قسم أخطار النقل:

يتولى شؤون التأمين من أخطار النقل وحوادثها حكمه في ذلك حكم قسم تأمين الحريق.

-ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)خيرت ضيف ، مرجع سبق ذكره ،ص8

5-التأمين من الحوادث:(1)

ويتولى عمليات التأمين من الحوادث المتنوعة التي لم تدخل في قسم من الأقسام سابق الإشارة إليها.

6-قسم الاستثمارات:

ويتولى عمليات استثمار شركات التأمين فهو الذي يضع القواعد العامة بنسبة للصور المختلفة لاستثمارات الشركة وتوزيعها علي أنواع المختلفة,وهي الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها,والأوراق المالية ذات الإيراد المتغير,والعقارات,والقروض,كما يقوم بتنفيذ القرارات التي تتخذها إدارة الشركة بهذا الصدد.

7-قسم الإنتاج :

وهو القسم الذي يتولى شؤون الاتصالات بالعملاء الحصول علي طلبات التأمين تمهيدا لإصدار وثائق تأمين.

8-قسم التفتيش :

ويتولى هذا القسم التفتيش علي فروع الشركة وتوكيلاتها ومراقبة قيامها بالتزاماتها وتعليماتها الإدارية العامة,ويعتبر هذا القسم حلقة الاتصال بين الأقسام الفنية والحسابات .

9-قسم الحسابات :

ويتولى هذا القسم تسجيل عمليات الأقسام المختلفة لشركة التأمين في حساباتها ودفاترها تم إعداد حساب إيرادات ومصروفات كل فرع من فروع التأمين ,وتصوير حساب الأرباح والخسائر و الميزانية.

وهو الذي يتولى شؤون الضرائب بأنواعها المختلفة التي تلتزم بها الشركة أو موظفيها ومنتجيها من حيث استقطاعها ثم توريدها إلي مصلحة الضرائب.

كما يقوم هذا القسم بإعداد البيانات والإحصائيات عن نشاط الشركة التي تقدم إلي الإدارة لمعاونتها علي اتخاذ القرارات السليمة.

1) خيرت ضيف,مرجع سبق ذكره ,ص ص 8،9 .

**أركان عقد التأمين:**(1)

1-مبلغ التأمين:وهو المبلغ الذي ينص عليه صراحة في العقد.

2-نوع التأمين:ويقصد به التأمين علي الأشخاص أو الأشياء.

3-قسط التأمين:وهو المبلغ الذي يدفع في نهاية كل شهر أو فترة زمنية محددة.

4-واجبات المستأمن :ويقصد بذلك هو أن يتعهد المؤمن له بدفع الأقساط في مواعيدها والمحافظة علي الشيء موضع التأمين.

5-المستفيد من التأمين.

6-التعويض:وهو المبلغ الذي سيدفع في حالة وقوع الحادث وينص عليه صراحة في عقد التأمين.

ولسريان التأمين بالشروط الواردة في عقد التأمين يجب علي المستأمن أن يدفع قسط التأمين الذي تقبله الهيئة المؤمنة ثمنا لقيامها بتحمل الخطر .

فعقد التأمين إذا يترتب لشركة المؤمنة حقا في الحصول على أقساط تأمين في المواعيد المحددة بالعقد .

فكأن عقد التأمين إذا يرتب للشركة حق الحصول على القسط ويرتب عليها التزاما بدفع التعويض عند وقوع الضرر للمستأمن .

ويبدو مما سبق أن المورد الرئيسي لإيرادات منشآت التأمين هو الأقساط التي تحصل عليها من المستأمنين.غير أن منشآت التأمين أو الهيئات المتخصصة في التأمين تحرص على استثمار أموالها في خلال الفترة بين تحصيل الأقساط وموعد أداء التعويضات ,ومن وراء ذلك تحصل على الفوائد وأرباح استثماراتها في الأوراق المالية والعقارات والقروض وتعتبر هده الفوائد والأرباح مصدرا رئيسيا لإيرادات منشآت أو هيئات التأمين المتخصصة .

**أنواع الدفاتر والسجلات:**

إذا كان مصدر عملية التأمين هو العميل مباشرتا أو الوكيل فإن إجراءات تسجيل هذه العمليات في المستندات والسجلات البيانية والدفاتر المحاسبية يكون واحدا .

فقد ألزم القانون منشآت التأمين على صك نوعين من الدفاتر البيانية وهي:

**1\_سجل وثائق :**

وتقيد به جميع الوثائق التي تصدره الهيئة مع بيان أسماء وعناوين جملة الوثائق والتعديلات وانتقال ملكياتها .

1) صلاح صالح الشوا , وآخرون,محاسبة التأمين,الشركة العامة للورق والطباعة ,طرابلس ,1994,ص 3.

**2\_ سجل التعويضات**:(1)

وتقيد به جميع المطالبات وتاريخا واسم مقدمها وعنوانه وتاريخ أداء التعويض .والغرض من هذه السجلات هو استخدامها كوسيلة تمكن مصلحة التأمين من الرقابة على المنشآت التامين .وهذه الدفاتر أداة لإثباتها في الدفاتر المالية.

وبصفة عامة يمكن تقسيم دفاتر حسابات منشآت التامين من حيث جهة إمساكها إلى ثلاثة أقسام :

أولا:سجلات يحتفظ بها كل قسم من أقسام التأمين.

ثانيا:سجلات يحتفظ بها قسم الخزينة.

ثالثا:سجلات يحتفظ بها قسم الحسابات.

**أولا- سجلات أقسام التأمين وتشمل:-**

1-سجل العمليات الجديدة (سجل الإصدار):

يتقدم العميل إلى القسم المختص بطلب التامين ويتضمن هذا الطلب جميع البيانات الخاصة بنوع التامين المطلوب وبعد دراسة البيانات المتعلقة بالتأمين والموافقة عليها تقوم الشركة بتسجيل عملياتها الجديدة أو سجل إصدار.

ويكون هذا السجل أما أوراقا سائبه أو ملفا أو مجلدا توضع به صور وثائق التأمين و بصفة عامة فإن أهم بيانات سجل الإصدار هي:

أ-رقم متسلسل. ب-رقم وثيقة التأمين. ج-تاريخ وثيقة التأمين.

 د-تاريخ بدء التأمين. ه-مدة التأمين. و-اسم المستأمن.

ز-موضوع التأمين. ح-نوع الخطر. ط-قسط التأمين(وبه القسط الصافيورسومالدمغة النسبية

ودمغة الاتساع ورسم الإشراف

ورقم القيد)

1) صلاح صالح الشوا ,وآخرون ,مرجع سبق ذكره ,ص 8-9.

**ملاحظة:**

1-يعتبر هذا السجل بمثابة يومية مساعدة لحصر الإيرادات المستحقة لشركات التأمين.

2-يثبت في هذا السجل العمليات المباشرة التي تعقدها الشركة.

3-عمليات إعادة التأمين الواردة محليا أو من الخارج لها سجلات خاصة بها.

وفي الحياة العلمية يستخدم كل قسم سجل إصدار لكل نوع من أنواع عمليات التأمين التي يباشرها ومن واقع هذا الدفتر تتحدد مجاميع الأقساط الشهرية للوثائق المصدرة.

4-وفي نهاية كل شهر يجرى قيد واحد في دفتر اليومية العامة لشركة التأمين عن طريق عمل مذكرة قيد يومية.

**ثانيا:سجل التجديدات:**(1)

يتم تسجيل العقود المجددة في هذا السجل حيث تقوم الشركة من تلقاء نفسها بإجراء التجديد قبل خمسة عشر يوما من انتهاء العقد.

وتستخدم شركة التأمين لهذا الغرض سجلات خاصة أو قد تكون علي شكل أوراق سائبه أو دفاتر مجلدة,أو قد تستخدم بطاقات خاصة لكل قسم حسب نوع الخطر.

ولإثبات الأقساط المستحقة عن التجديدات تؤخذ المجاميع الشهرية عن أقساط التجديدات المستحقة ويجرى قيد إجمالي شهري كما سبق في الأقساط المستحقة.

**ثالثا:سجل التعديلات والإلغاءات:**

يقيد في هذا السجل وثائق التأمين التي يرغب العملاء في وقف سريانها أو أن بعض العملاء يريد إجراء تعديل في وثيقة التامين لزيادة القسط أو تخفيضه .

لهذا فإن سجل التعديلات يستخدم بصوة تتضمن التعديلات التي تطلبها العمل فتظهر في كل صفحة البيانات الآتية وهي مماثلة لما في سجل الإصدار :

أ- رقم وثيقة التأمين . ب-رقم التعديل.

ج-اسم المستأمن . د-اسم الوكيل.

ه-قيمة التعديل في وثيقة التأمين . و-تاريخ تعديل وثيقة التأمين.

ز-قسط الأصلي. ح-القسط بهذا التعديل .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1) صلاح صالح الشوا ، مرجع سبق ذكر ،ص10

**رابعا:سجل التعويضات**:(1)

يسجل به الطالبات الخاصة بالتعويضات التي ثم التبليغ عنها والتي ثم دفع جزء منها أو كلها وكذلك التعويضات التي مازالت لم تدفع كما يساعد هذا السجل على تحديد نصيب الشركة الأصلية ونصيب شركات الإعادة وكذلك الفروع والتوكيلات من هذه التعويضات.

أما بنسبه لسجلات قسم الخزينة فإن هذا القسم يستخدم عددا من دفاتر الصندوق المساعدة لعل أهمها :

**1-يومية الصندوق الأقساط المحصلة :**

عند إصدار وثيقة التأمين يحرر قسم المختص الإيصالات ويرسلها معا إلى قسم الخزينة للتحصيل وتثبت الأقساط بعد تحصيلها في يومية صندوق الأقساط المحصلة مع العلم أن قسم الخزينة يحتفظ بسجلات مستقلة بكل قسم من أقسام التامين وتؤخذ البيانات الواردة في هذا الدفتر ترحل إجمالا في نهاية كل شهر إلى يومية الصندوق العام.

**2-يومية العمولات المسددة:**

وهو السجل الذي تقيد به العمولات المستحقة للمنتجين وذلك لان المنتجين عندما يقومون بإتمام عملية التامين فإنهم يستحقون عن ذلك عمولة في نهاية كل شهر .

**3-يومية صندوق التعويضات المسددة :**

يوجد بقسم الخزينة قسم خاص للتعويضات المسددة لكل نوع من أنواع التأمينات وعندما يتقرر صرف قيمة التعويضات يكلف الموظف المختص بمراجعة جميع البيانات وهذا كله يتم إثباته في سجل التعويضات وفي نهاية كل شهر تجرئ عملية مطابقة بين التعويضات المدفوعة في سجل التعويضات ,وخانت التعويضات في الجانب المدين من يومية صندوق التعويضات ,وفي نهاية كل شهر يؤخذ مجموع هذا الدفتر ويقيد في دفتر الصندوق العام ودفتر اليومية العامة .

**4-يومية صندوق الاستثمارات:**

هذا السجل يبين قيمة الاستثمارات التي تقوم شركة التأمين وذلك كالأصول السائلة والأصول الثابتة .

1)صلاح صالح الشوا ,وآخرون ,مرجع سبق ذكره ,ص 11.

**سجلات قسم الحسابات:**

يستخدم قسم الحسابات عددا من السجلات أهمها :

**1-يومية الصندوق العام :**

يوجد دفتر يومية صندوق لكل قسم من أقسام التأمين تؤخذ مجاميعه الشهرية لتقيد في سجل الصندوق العام .. كما تقيد بهذا الدفتر الإيرادات الأخرى كإيرادات الاستثمارات وأرباح الأوراق المالية والمتحصلات من الفروع .

**2-اليومية العامة :**

وتقيد فيها شهريا القيود الإجمالية الخاصة بالعمليات الآتية:

أ-عمليات إصدار وثائق التامين الجديدة .

ب-عمليات تجديد وثائق التامين .

ج-عمليات التعديلات والإلغاءات.

د-عمليات الصندوق.

ه-عمليات إعادة التامين.

و-تسويات الجر دية.

ز-تسويات حسابات البنوك.

**3-دفتر الأستاذ العام:**

ويشمل هذا الدفتر الحسابات الرئيسية العامة التي تظهر بصورة إجمالية في حسابات إيرادات ومصروفات كل قسم من أقسام التامين وفي حساب الأرباح والخسائر وكذلك الميزانية.

**4-اليوميات المساعدة:**

يوجد عدد من اليوميات المساعدة حيت يخصص يومية مساعدة لكل فرع من الفروع الخارجية كما يخصص يومية عامة لجميع الفروع والتوكيلات الخارجية .

**5-دفاتر الأستاذ المساعدة :**

يوجد عدد من دفاتر الأستاذ المساعدة ولعل أهم هذه الدفاتر لدى شركات التأمين مايلي:

أ-أستاذ مساعد الفروع والتوكيلات الداخلية والخارجية .

ب-أستاذ مساعد شركات إعادة التامين الاتفاقية في الخارج.

ج-أستاذ مساعد استثمارات الأوراق المالية .

هـ-أستاذ مساعد القروض بضمان وثائق التامين على الحياة .

و-أستاذ مساعد المنتجين .

ز-أستاذ مساعد القروض المضمونة برهن عقاري .

ح-أستاذ مساعد المصارف .

ط-أستاذ مساعد المدينين .

ي-أستاذ مساعد الدائنين.

كما يوجد عدد أخر من دفاتر الأستاذ المساعدة وذلك حسب حجم العمل وطبيعة الذي تقوم به شركات التأمين.

**لا-تطبيقات عمليات التامين في قسم التامين على الحياة.**(1)

الإثبات الدفتري للتأمين على الحياة.

1-إثبات الأقساط:تثبت الأقساط من سجل الإصدار الذي يستخدم بمثابة دفتر يومية مساعدة ويمكن الحصول على ما يأتي :

أ-الأقساط المستحقة(تحت التحصيل)عن الوثائق الجديدة الصادرة.

ب-العمومية المستحقة للمنتجين.

1) صلاح صالح الشوا ,وآخرون ,مرجع سبق ذكره ,ص 13

**التأمين في ليبيا:**

سوف نقوم برد بعض المعلومات للتعرف علي النشاط التأمين عموما والتأمين في ليبيا خصوصا,والتعرف علي تاريخ الإشراف ,والرقابة,واللوائح,والقوانين المنظمة له ,وشركات التأمين التي تزاول العمل التأميني ,ومن ثم التطرق إلي لمحة عن إجراءات المراجعة الداخلية في شركات التأمين الليبية ,وذلك كله خلال ستة تقسيمات تحتوى كل هذا الفصل علي النحو التالي :

**1-مفهوم التأمين بصفة عامة :**(1)

يعرف التأمين من ناحية الاصطلاح بأنه"الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها مقابل دفعات ضئيلة يسددها المتعاقدون تمثل أقساط التأمين.

وقد عرفه المشرع الليبي من الناحية القانونية "بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمن له,او المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال ,أو إيراد مرتب,أو أي عرض مالي أخر في حالة وقوع الحادث ,أو تحقق خطر المبين بالعقد ,فذلك في نظير قسط,أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن للمؤمن.

حيث يمكن الاستنتاج من خلال التعريف السابق علي الأهداف ,والمبادئ الواجب توافرها في التأمين,والتي يمكن أن تضع لنا تعريفا شاملا أو قريبا لشمول ,حيث تتفق هذه المفاهيم فيما بينها في الآتي:

1-إن التأمين هو أسلوب منظم لتعاقد بين الطرفين ,عبء الخطر من الطرف الأخر .

2-يكون علي كل طرف التزام اتجاه الطرف الثاني .

3-يهدف التأمين إلي حماية الأفراد,والمنشآت من الخسائر المالية الناتجة عن تحقيق الأخطار المؤمن منه.

4-تخفيض عبء الخسارة المالية المحتملة بالنسبة إلي عدد كبير من الأفراد,والتي كانت من المفروض أن يتحملها دون تحقيق عدد قليل منهم في المستقبل,ودون تعمد في وقوعها .

1)عصام مصطفى زايد, تقيم أداء المراجعة في شركات التأمين, رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة الزاوية,2002 ,ص 69.

**2-مراحل تطور صناعة التأمين في ليبيا:** (1)

**المرحلة الأولي:تبدأ من 1959إلي 1964:**

تبدأ هذه المرحلة حينما احتل المستعمر الإيطالي ليبيا (سنة 1911) أدخل معه شركات التأمين الإيطالية مثل:شركة التأمينات العامة AssicuRazioniGenerali ,وشركة التأمين الإيطالية AssicuRatriciItaLian,وشركة لافوندياريا للتأمين LaFondiaria,وتبعها بعد ذلك العديد من الشركات عن الفترة الممتدة من عام 1911 إلي ما بعد عام 1951 ,إذ تعرضت ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية إلي استعمار إنجليزي وفرنسي تقاسما أراضيها ,وفي هذه المرحلة سيطرت الوكالات الأجنبية والعربية علي سوق التأمين الليبي ,ولم تؤسس خلالها أية شركة وطنية ,بل ظهرت العديد من الشركات الإنجليزية والفرنسية ,وتم السماح لثلاث وكالات تأمين عربية بمزاولة نشاطها ,وأنشئت إدارة بوزارة الاقتصاد تسمى إدارة الشركات تتولى الإشراف علي تنفيذ أحكام القانون التجاري ,وحتى ذلك فإن فروع وكالات شركات التأمين الأجنبية لم تشملها رقابة الدولة.

ولم تكن الشركات أو الوكالات تتعامل بأي مستند من مستندات التأمين باللغة العربية,بل كانت كلها بإحدى اللغات إما الإيطالية أو الإنجليزية ,ولم يكن أي عنصر ليبي من بين موظفيها ,وكانت كل أقساط التأمين المتحصل عليها تحول بالكامل إلي خارج ليبيا عن طريق المصارف المفتوحة في ليبيا .

كما صدر خلال هذه الفترة قانون الوكالات التجارية عام 1959,ثم قانون الإشراف والرقابة علي شركات التأمين رقم (7)لسنة 1959والصادر بتاريخ مارس 1959,وهو أول قانون للإشراف والرقابة علي الشركات التأمين في ليبيا في الوقت الذي لم يكن من أحد يزاول عمليات التامين إلا الفروع والوكالات الأجنبية.

وبصدور القانون رقم (7)سنة 1959 الخاص بالإشراف والرقابة علي شركات التأمين,وبإنشاء قسم التأمين التابع لإدارة الشركات الملحقة بوزارة الاقتصاد ,والذي كان يتولى تنفيذ أحكام القانون المذكور من الناحية الفنية,إلي جانب صدور قانون الوكالات التجارية لسنة 1959,وإنشاء إدارة الوكالات التجارية التابعة لوزارة الاقتصاد ,ظهرت مجموعة القوانين المنظمة للإشراف والرقابة علي هيئات التامين,وتكوين الجهاز التنفيذي لهذه التشريعات واللوائح ,خاصة بعد ان قام وزير الاقتصاد بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة علي شركات التأمين في عام 1964.

**المرحلة الثانية تبدأ من 1965 إلي 1969:**

خلال هذه المرحلة تم تأسيس أربع شركات وطنية أصبحت تعمل في السوق الليبي ,إضافة إلي فروع ووكالات شركات التأمين العربية والأجنبية الأخرى ,وقد وصل عدد من الوكالات والفروع التى تم تأسيسها في الستينات إلي 33 وكالة وفرعا وهي كما يلي :

* شركة ليبـــــيا للتأمين التي تــــــــأسست في 30-5-1964.
* شركة الصحارى للتأمين التي تــــأسست في 15-1-1967.
* شركة المختار للتامين التي تــــــــأسست في 18-1-1968.
* شركة شمال أفريقيا للتأمين التي تأسست في 16-7-1969.

-ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)عصام مصطفي زايد ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 71،70

**المرحلة الثالثة تبدأ من 1970 إلي 1980:**(1)

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون رقم 131 لسنة 1970 ,وهو المطبق والساري المفعول حتي 2005,وقد أعقب صدور هذا القانون مجموعة من القرارات ,ومن تم تناول أعمال التأمين علي أسس علمية,ورعاية كبيرة تبلورت في المميزات التالية:

1-بتاريخ 26اكتوبر 1970 صدر القانون الجديد للإشراف والرقابة على شركات التامين وهو القانون رقم 131لسنة1970م,ويهدف إلى:

 أ-بسط رقابة شاملة على شركات التأمين.

 ب-ضمان حقوق حملة الوثائق ,ودعم صناعة التأمين بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني.

 ج-إنهاء سيطرة الوكالات والفروع الأجنبية التي كانت تشكل أقوى مظهر من مظاهر السيطرة والنفود الأجنبيين في هذا القطاع وتصفيتها.

2-أصدر القانون رقم(156)بتاريخ 24 شوال 1390ه الموافق 22من شهر (ديسمبر)1970م,بتقرير بعض الأحكام الخاصة بمشاركة الحكومة في شركات التأمين.

3-صدور تعليمات وزراه الاقتصاد في أواخر عام 1970 إلى المصارف التجارية عن طريق مصرف ليبيا المركزي بضرورة التأمين محليا على الواردات التي تمول بواسطة المصارف عن طريق فتح الإعتماداتالمستندية,على أن يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من 15يناير1971م.

4-صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ 3من ذي الحجة 1390ه الموافق 31-1-1971م في شأن وجوب التأمين على الواردات الحكومية لدى سوق التأمين المحلي.

5-صدور القانون رقم(28)لسنة 1971 بتاريخ أول صفر 1391ه الموافق 30-3-1971م في شأن التأمين الإجباري من مسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المراكب الآلية.

6-صدور التعليمات إلى شركات النفط العاملة في ليبيا وشركات الخدمات النفطية بمراعاة إسناد تأميناتها التي كانت معقودة في الخارج إلى شركات التأمين الوطنية.

7-مساهمة شركات التامين في رأس مال شركة الاستثمارات الوطنية بحصة قدرها 10% والتي من أهم أغراضها الاستثمار في مشروعات الاتفاقية, وبناء الوحدات والتجمعات السكنية وتمليكها لذوي الدخول المتوسطة.

8-صدور القانون رقم (80)لسنة 1971 بتاريخ 14-10-1971 في شأن تأميم شركات التأمين العاملة في البلاد.

1) عصام مصطفى زايد ,مرجع سبق ذكره ,ص ص71،72.

9-صدر القانون الوزاري رقم (14)لسنة 1971 المؤرخ في 15-3-1971م عن وزير الاقتصاد يلزم بموجبه فروع و وكالات شركات التأمين الأجنبية المسجلة في ليبيا لمزاولة عمليات التأمين العامة بالتوقف عن إصدار آية وثائق تأمين جديد اعتبارا من 15-3-1971م.

10-صدور قرار وزير الاقتصاد رقم(25)لسنة1971م بدمج اثنين من شركات العاملة, وهما: شركة الصحاري للتامين, وشركة شمال أفريقيا للتأمين في شركة المختار للتأمين لزيادة قدرتها على تحمل مخاطر أكبر ومضاعفة طاقاتها الإحتفاظية والاستيعابية,وتجميع الخبرات الفنية المتوافرة.

11-إضافة مادة جديدة إلى قانون ضرائب الدخل 21لسنة1968م بإعفاء أقساطالتأمينات على الحياة المبرمة لمصلحة الممول,أوزوجته أو أولاده الذين يعولهم,و من يعولهم ,وكذلك أقساط التأمينات العامة (حريق-سرقة)المبرمة لمصلحة الممول من الضرائب المفروضة على الدخول.

**المرحلة الرابعة:تبدأ من 28-12-1980 إلى 2005:**

 بتاريخ28-12-1980م, صدور قرار بدمج شركة المختار للتأمين في شركة ليبيا للتأمين,وبهذا القرار الأخير والقرارات التي سبقته تميز هذا النشاط عن غيره من الأنشطة الأخرى, باعتبار القطاع الذي يوفر الحماية للاقتصاد العربي الليبي , ويركز على عنصر الخدمة, فكان اندماج الشركتين,المختار وليبيا, في شركة واحدة وهي شركة ليبيا للتأمين, واقتصر النشاط التأميني خلالها على شركة واحدة وهي شركة ليبيا للتأمين,وقد تابع السوق الليبي للتأمين تطوره المتزايد في فروع التأمينات العامة وبما يعكس الوعي التأميني والنمو الاقتصادي في ليبيا . لإعطاء الشركة الجديدة مركزا ماليا وفنيا قويا تستطيع معه أن تحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها, وظل هذا الوضع حتى تاريخ 1-4-1999م عند الترخيص لشركة أخرى لمزاولة نشاطها وهي شركة المتحدة للتأمين بجانب شركة ليبيا للتأمين, كما تم الترخيص للشركات أخرى لمزاولة العمل التأميني في ليبيا حتى سنة 2005.

**المرحلة الخامسة:من2005م إلى 2011م:**

حيت يرى الباحث إن هناك مرحلة أخرى وهي الممتدة ما بعد 2005م وحتى 2011م والتي تميزت بظهور مجموعة كبيرة من شركات التأمين منها شركة الثقة للتأمين 2006, وشركة التكافل2007, وشركة القافلة2009, وشركات العالمية والاتحادية والمختار 2010,وشركة تبستي2011,كما اصدر رئيس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقا)بإنشاء سوق الأوراق المالي الليبي عام 2006, وإصدار نظامه الأساسي , كما أصدرت وزارة الاقتصاد آنذاك القرارات بشان تحديد قواعد ورسوم واشتراكات أعضاء سوق الأوراق الليبي والذي انضمت إلية عدد من شركات التأمين منها شركة ليبيا للتامين, والشركة المتحدة للتامين , والصحاري للتأمين.

حيث إن المؤمل من هذا السوق إذا أراد الرفع من كفاءة وفاعلية الشركات المدرجة به أن يضع شرطا أساسيا كما وضعته بورصة نيويورك للأوراق المالية بشأن الانضمام إليه وهو ضرورة وجود إدارة للمراجعة الداخلية بها خاصة بعد فضيحة شركة انرون للطاقة حيث إن الأسواق المالية العالمية الكبرى ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال تعمل على توفر الشفافية والإفصاح الحاسبي للمساهمين بهذه الشركات من خلال وجود جهات رقابية داخلية وخارجية وهو ما يؤدي إلى الرفع من كفاءتها وفاعليتها في تحقيق أهدافها, والحافظة على أصولها ومواردها من الهدر والفساد.

كما أن هناك مرحلة جديد لهذه الشركات وهي مرحلة مابعد حرب التحرير ومدى مساهمة هذه الشركات في إعادة الأعمار, وتوفير المناخ الملائم للاستثمار, وعودة الشركات المختلفة كجهة ضامنة لها للقيام بعملها باطمئنان.

**3-أشكال خدمات شركات التأمين العاملة في ليبيا:**(1)

 سوف يتم في هذا السياق التعريف بأشكال خدمات ونشاطات شركات التأمين العاملة في ليبيا التي تقوم بها حيث إن عددها هو 13 شركة تأمين منها ما هو مدرج في سوق الأوراق المالية وهي شركة ليبيا للتأمين , والمتحدة للتأمين, الصحاري للتأمين, الشركة الليبية سواء المدرجة, أو غير المدرجة تتشابه في شكل الخدمات التي تقدمها باستثناء الشركة الليبية للتأمين الصحية المتخصصة في نوع معين من التأمين وتشمل خدمات هذه الشركات مايلي :

**- فرع التأمينات العامة :ومنها.**

أ-فرع تأمينات السيارات ويشمل (التكميلي-الإجباري)عن مسؤولية طرف ثالث.

ب-تأمينات النقل وتشمل (البري والبحري والجوي).

ج-تأمينات ضد الحريق (ويشمل الكوارث الطبيعية).

د-الحوادث العامة وتشمل(التأمينات الهندسية,تأمينات الحوادث الشخصية,التأمين على خيانة الأمانة,التأمين ضد السطو والسرقة, التأمين على نقل النقدية,التأمين على مسؤولية رب العمل,التأمينات المسؤولية المدنية,التأمينات على عطب الآلات).

هـ-فروع تأمينات الحياة.

**4-خصائص محاسبة شركات التأمين الليبية (القانون رقم 131لسنة1970)**

 يتميز النشاط التأميني بمجموعة من الخصائص ينعكس أثرها في طبيعة النظام المحاسبي المستخدم في معالجات محاسبية معينة تلائم طبيعة هذا النشاط ,وتتفق مع أحكام القانون ولائحة التنفيذية المنظمة للنشاط التأميني في بلد معين, ويمكن تحديد أهم خصائص محاسبة شركات التأمين في ليبيا فيما يلي:

**أ-خضوع المحاسبة في شركات التأمين لأحكام القانون رقم(131)لسنة1970ولائحة التنفيذية في شأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين:** تخضع محاسبة شركات التأمين في ليبيا للقانون رقم(131)لسنة 1970والخاص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين والذي حل محل القانون رقم (7)لسنة1959إضافة إلى مجموعة أخرى من القرارات.

1) عصام مصطفى زايد, مرجع سبق ذكره ,ص ص 74-75.

**ب-التأثير بعوامل المخاطرة وعدم التأكد:** حيث تعتمد شركات التأمين على نظرية الاحتمالات عند حساب قيمة أقساط التأمين وفيما يتعلق بالتعويضات يعتمد على ظاهرة التقدير عند تحديد الالتزام المستحقة والتأكد من صحتها.

**ج-كثرة عدد التسويات الجر دية في نهاية الفترة:** تتطلب المحاسبة في شركات التأمين ضرورة إجراء العديد من التسويات المحاسبة في نهاية الفترة ويعود السبب في ذلك, إلى تداخل نتائج الفترات المالية بعضها ببعض والذي سببه إبرام العقود طويلة الأجل.

**د-تعدد حسابات النتيجة في شركات التأمين تبعا لتعدد فروع النشاط:** وتتمثل تلك الحسابات في : (حسابات خاصة لكل فرع من فروع التامين على حدة, حساب خاص عن نوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تدخل في فرع واحد, حساب الإيرادات والمصروفات لفرع التأمينات العامة, حساب الإيرادات والمصروفات العام أو حساب الأرباح).

**هـ-التحليل المالي في شركات التامين:** على شركات التأمين التي تزاول عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال أن تفحص المركز المالي لكل من الفرعين, وأن تقدر قيمة التعهدات القائمة لكل منها مرة كل ثلاث سنوات في الأقل بواسطة خبير في رياضيات التأمين.

5**-قواعد وإجراءات الضبط الداخلي في شركات التأمين الليبية:**

من العناصر الأساسية لنجاح نظام الرقابة الداخلية وزيادة فاعلية, وأهمية ضرورة أن تتوفر أدوات, وأساليب الرقابة المناسبة لإنجاز عمل الرقابة داخل الشركات, ومن أهم هذه الأساليب إجراءات الضبط الداخلي, والذي يمثل مجموعة من الإجراءات والترتيبات الخاصة التي يتم وضعها بغرض منع, واكتشاف الأخطاء والانحرافات, والغش من ناحية, والتطور المستمر في أداء العمل من ناحية أخرى , وهذه الإجراءات و الترتيبات هي ما يطلق عليها قواعد أو أسسالضبط الداخلي.

وخولت المادة(5)من قانون 156لسنة 1970م لمجلس إدارة الشركة انتهاج أنجح السبل للمحافظة على ممتلكاتها, حيث نصت المادة على أن "تتولى وزارة الاقتصاد رعاية مصالح الحكومية في شركات التأمين لأحكام هذا القانون, ويصدر وزبر الاقتصاد قرارا بتعيين مفروض أو مجلس إدارة مؤقت لكل شركة يكون له سلطات مجلس الإدارة لحين إعادة تشكيل مجلس الإدارة الجديدة طبقا لأحكام هذا القانون, وتخضع قرارات المفوض أو مجلس الإدارة المؤقت لاعتماد وزير الاقتصاد (المادة 5من قانون رقم 156لسنة1970).

**ويمكن توضيح قواعد وإجراءات الضبط الداخلي في شركات التأمين الليبية كما يلي:**(1)

**التأمين:** نصت المادتين (94),(95)من اللائحة المالية الصادرة بتاريخ 23/2/1988م على مايلي"يجب التأمين على ممتلكات الشركة ضد أخطار الحريق ,والسرقة, والاختلاس والخيانة الأمانة وغيرها, ويتم تنظيم ذلك بموجب قرار من اللجنة الشعبية للشركة(سابقا) (المادة 94-95من اللائحة المالية الصادرة سنة 1988)

"ويجب التأمين على عهد أمناء الخزائن وذلك في حدود المبالغ التي تتناولها الحركة النقدية بكل خزينة, وفي حالة ثبوت مسؤولية أمين عن العجز يجب أن يقوم بتوريد القيمة دفعة واحدة, ومعذلك يجوز للجنة الشعبية السماح بتبسيط العجز عن طريق الخصم من مستحقاته, ويجب أن ينقل أمين الخزينة من عمله, ولا تسند إليه أعمال مشابهة لعمله السابق أو متعلقة بتداول الأموال.

-ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1)عصام مصطفي زايد ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 77،76

وبالتالي أصبح لزاما على مدير شركة التأمين الليبية القيام بما من شأنه المحافظة على ممتلكات هذه الشركات, وقد نصت المادة السادسة والتسعون بأنه"يخطر قسم التـأمين المختص عند وقوع حادث من حوادث الاختلاس أو أي حادث يترتب علية خسارة أموال الشركة, فضلا عن اتخاذ الإجراءات القانونية قبل المتسبب(المادة96,مرجع سابق).

**التصريح بالعمليات :** (1)

تتم هذه الخطوة الثانية ن قواعد وإجراءات الضبط الداخلي في شركات التأمين الليبية في عمليات لشراء والعقود , حيث يختص قسم الشؤون العامة بالشركة بعمليات الشراء والتصريح بالعمليات, وذلك من خلال الآتي (المادة98,المرجع سابق).

دراسة الأسواق المحلية والخارجية للحصول منها على احتياجات الشركة بأقل الأسعار وأجود الأصناف وأفضل الشروط وبالكميات التي تكفل حسن سير العمل.

القيام بكافة إجراءات الشراء والتعاقد من السوقين المحلي والخارجي في حالة عدم توفرها محليا بما يضمن مد الشركة باحتياجاتها من الموارد والمهمات المختلفة وذلك بالتنسيق مع الإدارات الأخرى بالشركة ذات العلاقة.

إعداد البيانات الدورية من الكميات المشتراةمن الأصناف وكشوف الأسعار والبيانات المقارنة للازمة لمساعدة الإدارة في اتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات طبقا للخطة والميزانية التقديرية الموضوعية لهذا الغرض في حدود الاعتمادات المالية المتاحة.

**ج- مهام التفتيش:**

 مهام التفتيش داخل شركات التامين الليبية تتم بتطبيق اللوائح المنظمة للعمل بواسطة مكاتب المراجعة الداخلية بالشركات وهي تتكون من المراجعة الفنية, المراجعة المالية, مكتب, التفتيش والمتابعة, ومكتب المراجعة الخارجية على مستوى الشركة وفروعها وعلى سبيل المثال فقد نصت المادة(100)على أنه "يراعى ضرورة القيام بعمليات التفتيش قبل الشحن بالنسبة إلى المشتريات المستوردة من الخارج من قبل وكلا أو مندوبين عن الشركة".

**د- إجراءات المحافظة العامة:**

تتمثل إجراءات المحافظة العامة في الاهتمام بالسلامة المهنية للعاملين وحماية موجودات الشركة من الاختلاس والسرقة ويطلق عليها إدارة السلامة وهي تتبع مدير الشركة. ونصت المادة(131)على أنه"على اللجنة الشعبية بالشركة وأمينها تفويض اللجان الفرعية وأمنائها بكل أو بعض اختصاصاتها بما يكفل أداء الأعمال على الوجه المطلوب.

1) عصام مصطفى زايد, مرجع سبق ذكره ص 78.

**وتتبع شركات التأمين نظاما محاسبيا لتنظيم المهام والأعمال السابقة بشكل مهني من خلال** دفاتر الأستاذ المساعدة التحليلية بجانب دفتر اليومية ودفتر الأستاذ العام, الذي يوجد به حسابات إجمالية "حسابات مراقبة", وسجلات قانونية ألزمها قانون الإشراف والرقابة رقم 131لسنة1970بإمساكها, ويستند إلى مجموعة مستنديه تتداول داخل الشركات(القانون رقم 131لسنة1971).

**ويقوم النظام المحاسبي للشركات التي تشتغل في صناعة التأمين على الأسس التالية** (المادة70من اللائحة المالية الصادرة سنة 1988,)

* تنظيم المعاملات المالية وكل الإجراءات اللازمة للمحافظة على أموال المنشأة.
* توضيح المركز المالي الحقيقي للشركة طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
* تنظيم قواعد الصرف والتحصيل وتحديد سلطات الاعتماد.
* تحديد الدورة المستندية في كل من إيرادات أو أقسام التأمين والمخازن المالية, وتحديد علاقة بعضها ببعض مما ييسر أعمال الشركة ويسهم في تحقيق الرقابة الداخلية عليها.
* العمل على وضع دليل للحسابات كلما أمكن ذلك.
* وجود نظام للتقارير الدورية المالية في كافة نواحي النشاط بالشركة.
* إمساك المجموعة اللازمة من الدفاتر والسجلات المحاسبية لإثبات المعاملات المالية يراعى فيها القوانين السارية والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

الفصل الثالث

الجانب العملي

نتائج وتوصيات الدراسة

**نبذه عن الشركة :**(1)

**المقدمة :**

بمناسبة مباشرتها العمل وحرصا منها علي التواصل المثمر تعبر لكم شركة العالمية للتأمين عن بالغ شكرها وتقديرها لإتاحة فرصة الهدف منها تقديم نبذة عن نشاطها التأميني ,وهي تسعي إلي تحقيق الجودة المطلوبة مسخرة لذلك أفضل الخبرات الحديثة والمتطورة في هذا المجال ,وحرصا والتزاما منها في تلبية متطلبات واحتياجات السوق التأميني الليبي بما يعزز الثقة معكم .

**أولا :مستندات تأسيس الشركة :-**

تأسست شركة العالمية للتأمين كشركة ليبية مساهمة لمزاولة جميع أنواع التأمين من خلال مركزها الرئيسي في طرابلس –وفروعها في جميع أنحاء ليبيا الحبيبة ,وذلك بموجب القرارات الآتية:

مستخرج من السجل التجاري رقم القيد 27912 بتاريخ 22/12/2010.

شهادة إثبات قيد الغرفة رقم القيد 400.

قرار بشأن الإذن بتأسيس شركة العالمية للتأمين رقم (193) .

قرار بشأن الإذن بمزاولة نشاط شركة العالمية للتأمين رقم (222)بتاريخ 17/04/2011.

**رأسمال الشركة :**

رأسمال الشركة العالمية للتأمين 10,000,000 د.ل (عشرة ملايين )دينار ليبي ).

**ثانيا :مؤسسو شركة العالمية للتأمين :**

هم مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الليبيين من رجال الأعمال الليبيين ,جمعتهم رغبة مشتركة صادقة في تقوية دعائم الاقتصاد الوطني ,وترسيخ وتعزيز دور شركات التأمين في المجتمع ,سعيد منها أن تأخذ شركة العالمية للتأمين مكانتها المرموقة إلي جانب الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية ,منطلقة من حس وطني صادق ورؤية علمية اقتصادية واسعة صوب الغاية المرجوة بأفضل المقاييس من واقع المعرفة ذاتها .

**ثالثا :-إدارة شركة العالمية للتأمين :**

تتألف إدارة الشركة من رئيس مجلس الإدارة علي قمة الهرم الوظيفي ,له مساعدان أحدهما نائب رئيس مجلس الإدارة والأخر المدير العام ,يلحق بهما عدد من الدوائر الفنية والإدارية والمالية والقانونية والرقابية وفق اختصاصاتهم ومهامهم الوظيفية التي حددها لهم مجلس إدارة الشركة ,وجميعها دوائر تنفيذية تمثل مستويات الإدارة العليا والإدارة التنفيذية والشرافية ,وللشركة وصفا وظيفيا يبين واجبات ومسئوليات كل وظيفة ,ونظاما للمفوضين بالتوقيع نيابة عن إدارة الشركة وفق صلاحيات كل منهم ,ويتطور هذا التنظيم عي ضوء تطور أعمال الشركة وتوسيع نشاطها .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1) معلومات من ادارة الشركة

**رابعا :-أنواع التأمينات التي تزاولها الشركة :**

1. **تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال في الفروع التالية :**

أ-تأمينات المسئولية الطبية .

ب-تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي (التأمين الصحي).

1. **تأمينات الممتلكات والمسئوليات في الفروع المالية :**

أ-التأمين من أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة .

ب-التأمين من أخطار النقل البري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

ج-التأمين علي أجسام السفن والاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

د-التأمين علي أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتها والمسئوليات المتعلقة بها .

ذ-التأمين علي السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

هـ-التأمين الهندسي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

و-التأمين من أخطار الحوادث المتنوعة من المسئوليات .

ي-تأمينات أخرى تدخل ضمن إطار تأمينات الممتلكات والمسئوليات .

خامسا **:-إعادة التأمين :**

للشركة مناخ متاح التعامل مع شركات إعادة التأمين ووسطاء الإعادة العالمية لتمكين الشركة من استكمال حلقات العمليات المكتبية لديها بما يعكس زيادة الطاقة الاستيعابية في قبول الأخطار بشتي أنواعها ,متميزة في ذلك بجميع المزايا .

والشروط تلبية لاحتياجات سوق التأمين الليبي ,كما حرصت الشركة العالمية للتأمين علي توفير الحماية الكافية لصالح حملة الوثائق مما يوفر لهم التغطية التأمينية ذات الشمولية التامة .

ومن هذا المنطق قامت شركة العالمية للتأمين بالتعاقد مع أكبر شركات إعادة التأمين العالمية والتي يتراوح تصنيفها من AA إلي B+ مع تمتع بمركز مالي كبير وخبرة دولية طويلة في هذا المجال .

كما أبرمت الشركة اتفاقيات إعادة التأمين مع عدد من هذه الشركات وهذه الاتفاقيات كالتالي :-

* اتفاقيات حريق مشاركة وفائض .
* اتفاقيات حوادث متنوعة وفائض .
* اتفاقيات هندسي مشاركة وفائض .
* اتفاقيات بحري بضائع مشاركة وفائض .

كما أبرمت الشركة اغطية تجاوز الخسارة لحماية احتفاظ الشركة مع عدد من الشركات المعنية وهذه الاتفاقيات كالتالي :-

* غطاء تجاوز الخسارة بحري وغير بحري .
* غطاء تجاوز الخسارة سيارات .

**سادسا :-رؤيتنا المستقبلية :**

إن تجربة كل يوم تدعونا إلي عدم الوقوف عند حد معين من العمل ,أو التزام أسلوبا واحدا ’وإنما ينبغي أن تطور العمل وأن نواكب المستجدات ذات الأثر البين في مجال التأمين وإعادة التأمين ,وتلك رؤيتنا المستقبلية خدمة لجمهور حملة الوثائق المؤمن لهم بما يعكس صورة انطلاقة جديدة بالسوق التأميني الليبي ,يمكننا الإشارة إليها بتلميح دون تصريح أن أسلوبنا في العمل يرتكز علي :-

1\_ بث روح التعاون بين جمهور المؤمن لهم (حملة الوثائق) وحملة الأسهم وإدارة الشركة ضمن إطار الشفافية والإفصاح والمصداقية بما يخدم تقدم وازدهار نشاط الحركة التأمينية داخل السوق .

2\_ استكمال حلقات الاقتصاد الوطني مع شركات التأمين الوطنية وهي إحدى قلاعها الاقتصادية والاستراتيجية .

3\_ توفير خدمات تأمينية متميزة ,وتطوير واستحداث تغطيات تأمينية حديثة بما يلبي احتياجات السوق التأميني الليبي .

4\_ الاهتمام في توسيع خدمات الشركة أفقيا وراسيا لتشمل كافة مناطق ليبيا الحبيبة عن طريق فتح فروع ومكاتب للشركة .

5\_ نشر ثقافة تأمينية جديدة بين المجتمع عن أهمية التأمين وأهدافه بطرق مستساغة ومقبولا وصولا بالمواطن إلي الشخص المدرك غاية الإدراك لما للتامين من علاقة وطيدة يتطور اقتصاد البلاد ككل مما ينعكس إيجابا علي دخل الفرد في ليبيا فكلما كان الاقتصاد قويا استطاع المواطن أن يحيا حياة أفضل .

6\_ العمل علي خلق فرص عمل ولو نسبيا في مجال التأمين والتسويق ,وإتاحة الفرصة للتأهيل والتدريب محليا وخارجيا سعيا لإعداد قاعدة تأمينية متطورة منبثقة من خبرات وطنية وأجنبية للعاملين في هذا القطاع وذلك من خلال شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والأجنبية التي تتعامل معها الشركة خاصة وأن التعليم في ليبيا لا يحتوي علي معاهد متخصصة في مجال علوم التأمين المختلفة .

7\_ زيادة الإنتاج لكافة أنواع التأمين التي تزاولها الشركة من حجم الإنتاج في سوق التأمين الليبي بما يخده زيادة الطاقة الإحتفاظية داخل السوق للحد من تسرب النقد الأجنبي خارج البلد ,والارتقاء بخدمات التأمين .

وإيجاد مناخ ينسجم ومتطلبات احتياجات السوق التأميني وسياسات التطور الاقتصادي الوطني انتهاجا لسياسة تأمينية متطورة وخلق أدوات تسويقية لخدمات التأمين ,لتمكين جمهور المؤمن لهم من توفير أسلوب المقارنة والاختبار.

8\_ توجيه الاستثمارات بطرق ملائمة من خلال احتياطاتها الفنية بما ينسجم وخطط الدولة التنموية اقتصاديا واجتماعيا وصناعيا .

9\_التعاون مع كافة الأجهزة ذات العلاقة محليا ,ولا سيما هيئة الإشراف علي نشاط التأمين ,الإتحاد الليبي لشركات التأمين ,وشركات التأمين الوطنية بهدف تحسين مستوي التأمين داخل السوق ومصرف ليبيا المركزي وكافة الشركات والمؤسسات والهيئات العاملة في الاقتصاد الليبي سواء الليبية أو الأجنبية

**وختاما :**

إن ما تقدمنا به يتطلب منا جمعيا تظافر الجهود معكم وبكم من خلال توجيه استفساراتكم وتعليقاتكم وآراءكم الفياضة ودعمكم بإسناد أعمالكم التي تتطلب التأمين عليها لدى الشركة ,وهي حجز الزاوية في بناء ورفع إنتاج الشركة ,وبالتالي ستؤدي إلي زيادة الملاءة المالية والفنية وتدفع الشركة إلي أن تتبوا المكانة المرموقة التي نسعى إليها في سوق التأمين الليبي والعالمي بإذن الله ....

بعد أن قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة والتي كانت مجموعة الموظفين بالشركة العالمية للتأمين وفي اغلبها عناصر الإدارة المالية.

حيث ثم توزيع عدد 35 استبيان رجعن منها 29 استبيان ووجد منها 28 صالحا للاستبيان .

نسبة الردود والاستمارات الصالحة للتحليل:

|  |  |
| --- | --- |
| الاستبيان الموزع | 35 |
| القابلة للتحليل | 28 |
| نسبة الردود | 80% |

(جدول رقم 1) نسبة الردود

**أولا:أسئلة عامة تخص المستهدفين بالاستبيان:**

1. **الخبرة العملية:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **البيان** | **العدد** | **النسبة** |
| أقل من سنتين | 3 | 11% |
| من سنتين الي اقل من 5 سنوات | 11 | 39% |
| من 5 سنوات الي اقل من 10سنوات | 5 | 18% |
| من 10 سنوات فاكثر | 9 | 32% |
| الاجمالي | 28 | 100% |

(جدول رقم 2) الخبرة العلمية

تبين من الجدول ما يزيد عن 50% لهم خبرة من 5 سنوات إلى أكثر من ذلك.

1. **الوظيفة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **البيان** | **العدد** | **النسبة** |
| مدير عام | 2 | 7% |
| مدير مالي | - | - |
| مدير ادارة | 2 | 7% |
| مدير مكتب المراجعة الداخلية | - | - |
| رئيس قسم المراجعة | 1 | 4% |
| مراقب مالي | - | - |
| رئيس القسم المالي | 3 | 11% |
| رئيس القسم الاداري | 2 | 7% |
| رئيس القسم الفني | 8 | 29% |
| اخرى ... | 10 | 35% |
| الاجمالي | 28 | 100% |

(جدول رقم 3) الوظيفة

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| يلاحظ من خلال اجابات المستهدفين في الجدول رقم ( 3 ) بان الوظائف مقسمة بتناسب تغطي الادارات بجميع مستوياتها.1. **التخصص العلمي:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **البيان** | **العدد** | **النسبة** |
| تأمين | 9 | 32% |
| ادارة | 5 | 18% |
| اقتصاد | 1 | 4% |
| محاسبة | 8 | 28% |
| اخرى ... | 5 | 18% |
| الاجمالي | 28 | 100% |

 |

(جدول رقم 4) التخصص العلمي

يتضح من الجدول أن هناك نسبة عالية لتخصص التأمين وكذلك المحاسبة حيت يصل إجمالي التخصصين إلي 60%.

**4 - المؤهل العلمي :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **البيان** | **العدد** | **النسبة** |
| دبلوم متوسط | 4 | 14% |
| دبلوم عالي | 12 | 43% |
| بكالوريوس | 10 | 36% |
| ماجستير | 2 | 7% |
| الاجمالي | 28 | 100% |

(جدول رقم 5) المؤهل العلمي

تبين أن ما يزيد عن 75% من مستهدفين شهاداتهم جامعية أو دبلوم عالي وهذا يعطي انطباعا على خلفيتهم العلمية مما يتيح لهم الاجابة بشكل علمي سليم .

**ثانيا:الأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة:**

1. **الاسئلة المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة:**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| رقم تسلسل | السؤال |  | نعم | لا |
| عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| 1 | توجد بالشركة خريطة تنظيمية واضحة ومعتمدة | 27 | 96% | 1 | 4% |
| 2 | يوجد بالشركة تحديد دقيق وواضح لجميع المسئوليات والاختصاصات منعا للازدواج. | 23 | 82% | 5 | 18% |
| 3 | أهداف الشركة مكتوبة ومحددة بدقة. | 24 | 86% | 4 | 14% |
| 4 | العمل مقسم بين جميع العاملين منعا للتضارب مع عدم قيام عامل واحد لإنجاز العملية. | 25 | 89% | 3 | 11% |  |
| 5 | يوجد بالشركة دليل مكتوب للسياسات والإجراءات الإدارية. | 23 | 82% | 5 | 18% |  |
| 6 | تنتهج الشركة سياسة تقارير الأداء تقيم أداء العاملين. | 19 | 68% | 9 | 32% |
| 7 | يتم بالشركة دراسة وتحليل الانحرافات بين المخطط والمنفذ فعلا. | 20 | 71% | 8 | 29% |
| 8 | يتم استخدام أسلوب تحليل المالي للرقابة وتقييم الأداء. | 25 | 89% | 3 | 11% |
| 9 | كافة المشتريات (الخارجية\المحلية)تتم بمعرفة مجلس الإدارة. | 21 | 75% | 7 | 25% |
| 10 | هناك قيود وإجراءات متبعة لحماية الأصول . | 26 | 93% | 2 | 7% |
| 11 | بيع الأصول والتصرف بها يتم وفق لجان مختصة وبمعرفة مجلس الإدارة. | 28 | 100% | 0 | 0 |
| 12 | تتم مراقبة كافة الأصول بواسطة سجلات وحسابات خاصة بالأصول. | 27 | 96% | 1 | 4% |
| 13 | هناك فصل تام بين حيازة الأصل واستعماله والتسجيل في الدفاتر وتخريده. | 24 | 86% | 4 | 14% |

(جدول رقم 6) الأسئلة المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة

تبين من خلال تحليل اجابات المستهدفين علي السؤال الدراسة الاول جدول رقم ( 6 ) ما يلي :

* توجد بالشركة خريطة تنظيمية واضحة يتم فيها تحديد دقيق للصلاحيات و المسؤوليات .
* اهداف الشركة مكتوبة و محددة بدقة .
* تقسيم العمل بين العاملين منعا للتضارب في الاختصاصات .
* يوجد بالشركة دليل مكتوب للسياسات و الاجراءات .
* تنتهج الشركة سياسات تقارير الاداء وان كان يشوب ذلك بعض الضعف .
* يتم و بشكل مناسب دراسة وتحليل الانحرافات .
* يستخدم اسلوب التحليل المالي في الرقابة و تقييم الاداء .
* تتم كافة المشتريات المحلية و الخارجية بمعرفة مجلس الادارة .
* هناك رقابة مشددة علي الاصول و حمايتها و مراقبتها .

**ب- الاسئلة المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة :**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| رقم تسلسل | السؤال |  | نعم | لا |
| عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| 14 | تقوم الشركة بإجراء الجرد الدوري السنوي لمراقبة وحماية الأصول . | 26 | 93% | 2 | 7% |
| 15 | توجد بالشركة إدارة للمراجعة الداخلية . | 26 | 93% | 2 | 7% |
| 16 | إدارة المراجعة الداخلية إدارة مستقلة . | 23 | 82% | 5 | 18% |
| 17 | هناك تعاون ومسائدة بين لجنة الرقابة بالشركة والمراجع الداخلي . | 23 | 82% | 5 | 18% |  |
| 18 | المراجع الداخلي يقوم بمراجعة جميع المعاملات ولا يوجد تحديد أو تخصيص معين لمراجعة مستند دون غيره. | 26 | 93% | 2 | 7% |  |
| 19 | يوجد بالشركة دليل مكتوب للإجراءات لضمان دقة وملامة ووقتية البيانات والمعلومات المحاسبية . | 22 | 79% | 6 | 21% |
| 20 | تتم رقابة جميع المعاملات والمدخلات عن طريق إدارة الحاسب الآلي. | 21 | 75% | 7 | 25% |
| 21 | تقوم إدارة الحاسب الآلي بعمل نسخ احتياطية للبيانات. | 28 | 100% | 0 | 0 |
| 22 | تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية بشكل دوري ومنتظم . | 25 | 89% | 3 | 11% |

 (جدول رقم 7)الأسئلة المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة

تبين من خلال تحليل اجابات المستهدفين علي السؤال الدراسة الثاني جدول رقم ( 7 ) ما يلي :

* يوجد بالشركة ادارة للمراجعة الداخلية وتعتبر مستقلة تبعيتها للإدارة الرئيسية العليا .
* يوجد تعاون بين المراجع الداخلي ولجنة المراقبة .
* يراجع المراجع الداخلي جميع المعاملات دون تخصيص .
* تتم الرقابة علي جميع المعاملات و المدخلات عن طريق الحاسب الالي .
* تقوم ادارة الحاسب الالي بعمل نسخ احتياطية للبيانات .
* تقوم الشركة بإعداد قوائمها المالية بشكل دوري و منظم .

**النتائج والتوصيات:**

**أولا:النتائج:**

من خلال تحليل قوائم الاستبيان توصل الباحث للنتائج التالية:

1. وجود قاعدة سليمة بالشركة يوضح إجراءات واضحة ومحدده للرقابة الداخلية يمكن الإعتمادعليها.
2. هناك فصل بين المهام وتقسيم واضح للعمل وتحديد مفصل للمهام والمسؤوليات.
3. اهداف الشركة مكتوبة و محددة ويتم العمل بين الموظفين بشكل يمنع التضارب في المهام .
4. تنتهج الشركة سياسة تقارير الاداء وان كان ذلك يشوب بعض الضعف .
5. يستخدم اسلوب التحليل المالي في الرقابة و تقييم الاداء و تعالج الانحرافات في وقتها .
6. استقلالية لقسم المراجعة الداخلية وعملها يتم بشكل جيد.
7. يوجد تعاون بين المراجع الداخلي بالشركة و لجنة المراقبة .
8. تقوم الشركة بما يلزم من أجل حماية أصولها وتفعيل القرارات الإدارية.
9. تقوم الشركة بمراجعة كافة البيانات عن طريق الحاسوب وحفظ البيانات بشكل مستمر.

**ثانيا:التوصيات:**

1. العمل على زيادة وتقوية عمل المراجعة الداخلية وكذلك الاستفادة من الإجراءات الحديثة أولا بأول.
2. العمل على تقوية اعتماد الشركة على سياسة تقرير الأداء.
3. زيادة تفعيل الفصل بين المهام رغم وجودة بالشركة ولكنة ليكون أفضل.
4. الاهتمام بعمل قسم الحاسوب بما يلزم من رقابة تدفق وسلامة البيانات الخاصة بالشركة.
5. العمل على دراسة إجراءات مراجعة وحماية الأصول الثابتة على حدة كدراسة مستقلة للشركة.
6. زيادة تفعيل واستقلالية ادارة او قسم المراجعة بالشركة .
7. الاعتماد علي اساليب حديثة اضافة الي التحليل المالي في الرقابة و تقييم الاداء .

**المراجع**

**الكتب :**

* رضا سعد الله ,التأمين من منظور إسلامي والتجربة الحديثة ,مؤتمر التأمين العربي طرابلس-ليبيا 11/09/1989.
* عبد الفتاح الصحن و آخرون,الرقابة والمراجعة الداخلية ,المكتب الجامعي الحديث,الإسكندرية 2006.
* الخطة الخمسية ,شركة ليبيا للتأمين 2001-2005دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع مصراته.
* إدريس عبد السلام اشتوى ,المراجعة, الليبية للطباعة ,طرابلس2013.
* أمين السيد احمد , مراجعة المعلومات المحاسبة, الدار الجامعية,الإسكندرية2009.
* وجدي حامد حجازي ,المعايير الدولية للمراجعة,دار التعليم,الإسكندرية 2010.
* عبد الفتاح الصحن وآخرون ,الرقابة ومراجعة الحسابات,مؤسسة شباب العاصمة,الاسكندرية1985.
* احمد حلمي ,المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث ,دار الصفا للنشر,عمان2009.
* خيرت ضيف ,محاسبة شركات التأمين ,دار النهضة العربية,بيروت,1974.
* صلاح صالح الشوا وآخرون,محاسبة التامين, الشركة العامة للأوراق والطباعة ,طرابلس1994.
* عبدالفتاح الصحن ، تدقيق الحسابات ، دار غريب ، القاهرة 1996 .

**الرسائل:**

* عصام مصطفى زايد, تقييم أداء المراجعة في شركات التأمين,رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزاوية2002.

الملاحق

الأخوة الأفاضل

تحيه طيبه وبعد

نحن الطالبانا صحاب مشروع تخرج بعنوان **ما مدى توافر مقومات نظم الرقابة الداخلية في شركات التأمين** (الليبية)

بإشراف الأستاذ / فرحات الدينالي

والذي قمنا بإجرائه علي الشركة العالمية للتأمين وفي إطار بحثنا العلمي على مشكلة تقييم توافر مقومات نظم الرقابة الداخلية

نأمل من حضرتكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة المرفقة في هذا الاستبيان

ونعلمكم أيضا أن جميع إجاباتكم ستحظى بكامل السرية ولا تستخدم إلا في مجال البحث العلمي فقط .

والسلام عليكم

 الباحثان ..

عمر علي عمر الغزالي

الحسين امحمد قريـــرة

 استمارة الاستبيان

# وفيما يلي البيانات الواجب تعبئتها مع الأخذ في الاعتبار النقاط التالية:-

1.نأمل توخي الدقة والوضوح والواقعية عند التعبئة.

2.اختيار إجابة واحدة فقط بين الإجابات المرفقة بالاستمارة.

3.اهتمامكم وإجاباتكم والرد في اقرب وقت ممكن هي الدافع والعامل الأساسي الذي يعول عليه الباحثلانجاز مهمته.

4.السرية التامة واحترام الرأي الآخر لا اختلاف عليهما.

5.توجد صفحة مستقلة في نهاية الاستبيان لإبداء أية ملاحظة أو رأي أو أية إضافة.

# الجزء الأول: البيانات والمعلومات العامة والشخصية :

1.الخبرة العملية :

اقل من سنتين

 من سنتين الي اقل من 5 سنوات

 من 5سنوات إلى اقل من 10 سنوات

 من 10 سنوات فأكثر

2.الوظيفة :

 مديرعام

 مدير مالي

 مدير أداري

 مدير مكتب المراجعة الداخلية

 رئيس قسم المراجعة

 مراقب مالي

 رئيس قسم مالي

 رئيس قسم اداري

 رئيس قسم فني

 اخري (حدد) ..........................................

3.التخصص العلمي :

 تامين

 ادارة

 اقتصاد

 محاسبة

 اخري (حدد) ..............................

4 .المؤهل العلمي :

 دبلوم متوسط

 دبلوم عالي

 بكالوريوس

 ماجستير

دكتوراه

 أخري (حدد)..........................

# الجزء الثاني : أسئلة تتعلق بتوفر المقومات الرئيسة لنظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل شركات التامين الليبية :-

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ت |  البيان | نعم | لا |
| 1 | توجد بالشركة خريطة تنظيمية واضحة ومعتمدة |  |  |
| 2 | يوجد بالشركة تحديد دقيق وواضح لجميع المسؤوليات والاختصاصات منعا للازدواج |  |  |
| 3 | أهداف الشركة مكتوبة ومحددة بدقة |  |  |
| 4 | العمل مقسم بين جميع العاملين منعا للتضارب مع عدم قيام عامل واحد بانجاز العملية |  |  |
| 5 | يوجد بالشركة دليل مكتوب للسياسات والإجراءات الإدارية |  |  |
| 6 | تنتهج الشركة سياسة تقارير الأداء تقيم أداء العاملين |  |  |
| 7 | يتم بالشركة دارسة وتحليل الانحرفات بين المخطط والمنفذ فعلا |  |  |
| 8 | يتم استخدام أسلوب التحليل المالي للرقابة وتقييم الأداء |  |  |
| 9 | كافة المشتريات (الخارجية \المحلية) تتم بمعرفة مجلس الإدارة |  |  |
| 10 | هناك قيود و إجراءات متبعة لحماية الأصول |  |  |
| 11 | بيع الأصول والتصرف بها يتم وفق لجان مختصة وبمعرفة مجلس الإدارة |  |  |
| 12 | تتم مراقبة كافة الأصول بواسطة سجلات وحسابات خاصة بالأصول |  |  |
| 13 | هناك فصل تام بين حيازة الأصل واستعماله والتسجيل في الدفاتر وتخريده |  |  |
| 14 | تقوم الشركة بإجراء الجرد الدوري السنوي لمراقبة وحماية الأصول |  |  |
| 15 | توجد بالشركة إدارة للمراجعة الداخلية  |  |  |
| 16 | إدارة المراجعة الداخلية إدارة مستقلة |  |  |
| 17 | هناك تعاون ومساندة بين لجنة الرقابة بالشركة والمراجع الداخلي  |  |  |
| 18 | المراجع الداخلي يقوم بمراجعة جميع المعاملات ولا يوجد تحديد أو تخصيص معين لمراجعة مستند دون غيره  |  |  |
| 19 | يوجد بالشركة دليل مكتوب للإجراءات لضمان دقة وملامة ووقتية البيانات والمعلومات المحاسبية  |  |  |
| 20 | تتم رقابة جميع المعاملات و المدخلات عن طريق إدارة الحاسب الآلي |  |  |
| 21 | تقوم إدارة الحاسب الآلي بعمل نسخ احتياطية للبيانات |  |  |

|  |
| --- |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |